أثر تقرير المراجع الخارجي الموسع على القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية وجودة المراجعة الخارجية : دراسة تطبيقية

إعداد

د./ محمد عبد العزيز عبد المعطى الهواري

مدرس المحاسبة والمراجعة

معهد مصر العالي للتجارة والحاسبات بالمنصورة

Moelhawary61@gmail.com

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد الأول- العدد الثانى - الجزء الثانى - يوليو ٢٠٢٠

التوثيق المقترح وفقا لنظام APA:

الهواري، محمد عبد العزيز عبد المعطي (٢٠٢٠). أثر تقرير المراجع الخارجي الموسع على القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية وجودة المراجعة الخارجية: دراسة تطبيقية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، ١(٢) ج٢، ٢٤٣ – ٢٩٠ .

رابط المجلة: https://cfdj.journals.ekb.eg/

أثر تقرير المراجع الخارجي الموسع على القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية وجودة المراجعة الخارجية : دراسة تطبيقية

د./ محمد عبد العزيز عبد المعطى الهواري

ملخص الدراسة:

استهدفت الدراسة تحليل العلاقة بين تطبيق تقرير المراجعة الموسع (كمتغير مستقل) على تحقيق الملاءمة للمعلومات المحاسبية ورفع جودة المراجعة الخارجية (كمتغيرات تابعة)، وفي إطار تحليل هذه العلاقة تم تحليل تقرير المراجعة الموسع وأهم ملامح التطوير في ضوء الاصدارات المهنية، والتعرف على أهم ملامح التطوير بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وتحليل العلاقة بين تقرير المراجعة الموسع وكلٍ من القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية وجودة المراجعة الخارجية.

وفي إطار تحليل العلاقة السابقة تم الاعتماد على عينة تحكمية تتكون من (٢٤٨) مشاهدة عن مدة (٤) سنوات خلال الفترة الزمنية من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٩، ومن ثم كانت عينة الدراسة مقيدة بالشركات المطبقة لتقرير المراجعة الموسع سواء الخاضعة للجهاز المركزي أو ذات القيد المزدوج.

وقد توصلت الدراسة إلى أن ارتفاع مستوى الإلزام بتطبيق تقرير المراجعة الموسع يؤدي إلى ارتفاع مستوى القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية استناداً إلى العوائد غير العادية للأسهم، كما وجدت الدراسة أن تطبيق تقرير المراجعة الموسع يؤدي إلى ارتفاع جودة المراجعة نتيجة اعتماد المراجع على إبداء رأي أكثر شمولية للعديد من الجوانب التي تتعلق بالشركة.

الكلمات المفتاحية:

تقرير المراجعة الموسع- ملاءمة المعلومات المحاسبية- جودة المراجعة الخارجية- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية– معامل استجابة الأرباح.

١- مقدمة الدراسة:

يعتبر موضوع القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية أحد أهم الموضوعات المحاسبية التي شغلت مساحة كبيرة في الأدبيات المحاسبية، فمنذ منتصف التسعينيات حينما طورا (Feltham & Ohlson, 1995) نموذجهما الخاص بتحليل علاقة القيمة السوقية للشركة بالأرباح الحالية والمستقبلية والقيمة الدفترية والتوزيعات، وأشارا في نتائج بحثهما إلى أن هذا النموذج يعتبر مرضي ويعد قياساً مفيداً لملاءمة المعلومات المحاسبية. وبعدها زادت وتيرة الأبحاث التي تناولت موضوع القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية بشكل لافت للانتباه، ولا شك أنه يعتبر من الموضوعات المحاسبية المهمة، فالقيمة الملائمة تعتبر أحد أبرز معالم جودة المعلومات المحاسبية، والتي تمثل بدورها قضية أساسية لمستخدمي القوائم المالية لتمكينهم من اتخاذ قراراتهم بشكل سليم (ابراهيم، ٢٠٠٨).

وقد تعددت الأدبيات المحاسبية التي تناولت موضوع القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية، حيث يرى البعض (البلداوي & الدوري، ٢٠١٠) أن القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية يمكن قياسها من جانب التقرير عن نفقات البحوث والتطوير، حيث أن التقرير عنها يؤثر بشكل كبير على العلاقة بين سعر السهم والأرباح المحاسبية والقيمة الدفترية. بينما يرى البعض الآخر (النجار، ٢٠١٣) إمكانية النظر إلى القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية من جانب التدفقات النقدية التشغيلية والمستحقات في تقييم الشركة ودور فرص الاستثمار كعامل مؤثر في تحديد ذلك.

وقد أصبح التأكيد على القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية بالتقارير المالية هو مهمة المراجع الخارجي، حيث يعد تقرير المراجعة هو وسيلة الاتصال الأساسية بين المراجع والمستثمرين وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية، فيتم من خلاله نقل استنتاجات المراجع عن عدالة القوائم المالية بشكل مكتوب لمجتمع الاستثمار، وتعد هذه الاستنتاجات أحد أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستخدمون عند اتخاذ قراراتهم المختلفة، ولذلك يجب أن يقدم هذا التقرير للمستخدمين معلومات ذات قيمة (النجار، ٢٠١٠).

وتأسيساً على ذلك، تعددت الآراء (Gheorghe, 2012; Kythreotis, 2015) بضرورة تطوير تقرير المراجعة ليقدم قيمة تأكيدية أعلى لكافة الأطراف المستفيدة منه، بحيث يشمل العديد من الجوانب الخاصة بتوصيل الأمور التي كانت لها الأهمية الكبرى خلال عملية المراجعة، ولعل أهمها: تعزيز التقرير عن قدرة الشركة على الاستمرار؛ والتقرير عن المعلومات الأخرى الواردة بالتقرير السنوي للشركة؛ عرض قسم الرأي أولاً ويليه قسم أساس إبداء الرأي؛ إدراج عبارة تؤكد على نحو صريح استقلال المراجع عن الشركة؛ شرح كيفية تطبيق مفهوم الأهمية النسبية؛ الإفصاح عن سنة بداية العمل كمراجع للشركة بلا انقطاع؛

الإفصاح عن اسم الشريك، وقد أدى ذلك كله إلى ظهور تقرير المراجعة الموسع. فما هو تقرير المراجعة الموسع؟، وما هي القيمة الملاءمة للمعلومات المحاسبية؟، وما هي طبيعة العلاقة بينهما؟، وستكون الإجابة على هذه التساؤلات هو محور الدراسة الحالية.

٢- طبيعة مشكلة الدراسة:

تتبنى مهنة المراجعة في البيئة المصرية معايير المراجعة الدولية الصادرة عن مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولية International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB) كأساس لتنظيم عمليات المراجعة بها، حيث تتم ترجمة هذه المعايير واعتمادها كمعايير واجبة التطبيق في مصر. وتعد معايير المراجعة المصرية الصادرة عن وزارة الاستثمار عام ٢٠٠٨ هي آخر معايير مراجعة صدرت في البيئة المصرية حتى الآن، وهذا يعني أن معايير المراجعة المطبقة حالياً في مصر لا تتضمن جوانب التطوير المتعلقة بتقرير المراجعة والتي وردت بمعايير المراجعة الدولية الصادرة عام ٢٠١٥ (عبية، ٢٠١٥)١.

أما عن سوق خدمات المراجعة بقطاع الأعمال في البيئة المصرية، فإنها تتوزع بين كل من الجهاز المركزي للمحاسبات ومكاتب المراجعة الخاصة. والأول منها يختص بعمليات المراجعة لشركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام، والثاني يختص بعمليات المراجعة لشركات القطاع الخاص. إضافة إلى ذلك، يدخل الجهاز المركزي للمحاسبات بجانب مكاتب المراجعة الخاصة في عمليات المراجعة للشركات التي لا تعتبر من شركات القطاع العام ولا قطاع الأعمال العام، وإنما يساهم فيها رأس المال العام بنسبة لا تقل عن ٢٥% من رأس مالها (الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للمحاسبات).

وفيما يخص الجهاز المركزي للمحاسبات، فإنه يقوم بعمليات المراجعة المختص بها وفقاً لقانونه الخاص (قانون الجهاز المركزي للمحاسبات) ومعايير المراجعة المصرية. وقد أفرد قانون الجهاز المركزي للمحاسبات الصادر عام ١٩٨٨ باباً مستقلاً للتقارير الصادرة عن الجهاز، وذكر ضمن نصوص المادة (١٨) الواردة بهذا الباب أنه "يجب أن تتضمن هذه التقارير على وجه الخصوص الملاحظات التي أسفرت عنها المراجعة وما أتخذ بشأنها..." (قانون الجهاز المركزي للمحاسبات، الجريدة الرسمية، ١٩٨٨، ص ١٦).

والمتتبع لتقارير الجهاز المركزي للمحاسبات في البيئة المصرية سيلاحظ أن الممارسة العملية للمادة السابقة قد نتج عنها تقرير مراجعة يشبه إلى حد بعيد تقرير المراجعة الموسع المطلوب حالياً وفقاً لمعايير المراجعة الدولية، فالملاحظات المنصوص عليها في المادة السابقة

(١) على الرغم من صدور قرار وزير الاستثمار والتعاون الدولي رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية والمعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود، إلا أنه انصب تركيزها على تعديل معايير المحاسبة المصرية فقط دون النظر إلى معايير المراجعة.

يمكن اعتبارها بمثابة أمور المراجعة الرئيسية التي نصت عليها معايير المراجعة الدولية، فهي توصل للقارئ الأمور الأكثر أهمية التي قابلت الجهاز المركزي للمحاسبات خلال مراجعة القوائم المالية، كما أنها عادةً ما ترد في قسم منفصل في تقريره، فضلاً عن ابتعادها عن الصياغة النمطية نظراً لاختلافها من عملية مراجعة لأخرى.

وفيما يتعلق بمكاتب المراجعة الخاصة، فإنها تقوم بعمليات المراجعة المختصة بها وفقاً لمعايير المراجعة المصرية، وهي كما سبق القول لم يتم تحديثها منذ عام ٢٠٠٨، وما زال تقرير المراجعة المعد وفقاً لها مختصراً في محتواه ونمطياً في صياغته. ومع ذلك، تصدر بعض مكاتب المراجعة الخاصة في البيئة المصرية تقارير مراجعة معدة بموجب معايير المراجعة الدولية، وذلك عن بعض الشركات المصرية المقيدة قيداً مزدوجاً في كل من البورصة المصرية وبورصة لندن نظراً لإصدارها أسهم محلية وشهادات إيداع دولية، مما يعني أن تقارير المراجعة التي أصدرتها مكاتب المراجعة الخاصة عن هذه الشركات عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١ كانت تقارير مراجعة موسعة متضمنة كافة جوانب التطوير التي أحدثتها معايير المراجعة الدولية الجديدة على تقرير المراجعة، وهو الأمر الذي يتوقع استمراره في السنوات المالية التالية.

وهكذا، يستنتج مما سبق أن تجربة تقرير المراجعة الموسع لا تعتبر جديدة على البيئة المصرية، فمنذ عام ١٩٨٨ يتطلب قانون الجهاز المركزي للمحاسبات توسيع محتوى تقرير المراجعة عن الشركات الخاضعة لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات، وذلك بالإفصاح في هذا التقرير عن الملاحظات التي أسفرت عنها أعمال المراجعة. وبذلك، يمكن للباحث استغلال تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات واستخدامها في هذه الدراسة كنموذج تقريبي لتقرير المراجعة الموسع المطلوب وفقاً لمعايير المراجعة الدولية، وهو في ذلك يسير على خطى كل من دراسة (Bédard et al., 2015) التي أجريت في فرنسا ودراسة (Dobija et al., 2016) التي أجريت في بولندا.

ففي فرنسا، يتطلب القانون التجاري الفرنسي منذ عام ٢٠٠٣ أن يفصح المراجعون في تقرير المراجعة عن تفسيراتهم بشأن القيم المقدرة لبعض الحسابات ذات الأهمية النسبية في القوائم المالية والتي ساهمت في تكوين رأيهم النهائي، وذلك في قسم منفصل بالتقرير تحت عنوان تبرير التقديرات (Justification of Assessments)، وهو بذلك مشابه بدرجة كبيرة لقسم أمور المراجعة الرئيسية المطلوب وفقاً لمعايير المراجعة الدولية (Bédard et al., 2015). أما في بولندا، فالمراجعون مطالبون منذ عام ١٩٩١ بموجب قانون المراجعة البولندي بإعداد تقريرين عن الشركة محل المراجعة، أحدهما مختصر يحتوي على رأي المراجع (تقرير مراجعة تقليدي)، والآخر مطول يحتوي على عدد من المعلومات الإضافية (تقرير مراجعة

موسع) (Dobija et al., 2016). وقد استغلت هاتان الدراستان السمات الفريدة لبيئة كل منهما في بحث القضية المثارة حالياً بشأن تقرير المراجعة الموسع وآثاره المحتملة على أصحاب المصالح.

وانطلاقاً من العرض السابق، يتبين للباحث أن تقرير المراجعة الموسع يمكنه أن يؤثر بشكل كبير على القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية والتي يستفاد منها كافة الأطراف المستخدمة للتقرير المالي الخارجي للشركة، وبالتالي، يمكن للباحث تجسيد مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة على التساؤلات التالية: هل توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين تقرير المراجعة الموسع والتقليدي في التأثير على القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية وجودة المراجعة الخارجية؟ وهل يوجد تأثير لتقرير المراجعة الموسع على القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية وجودة المراجعة الخارجية؟ .

٣- أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف العام للدراسة في تحليل العلاقة بين تقرير المراجعة الموسع والقيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية، من خلال التركيز على دورها في التأثير على كلٍ من العوائد غير العادية للأسهم وجودة المراجعة الخارجية. ويمكن للباحث تحقيق الهدف العام للدراسة من خلال الأهداف الفرعية التالية:

- تحليل مدى فعالية التعديلات التي أدخلها المجلس الدولي لمعايير المراجعة والتأكيد على تقرير المراجعة.
- دراسة وتحليل دور تقرير المراجعة الموسع في التأثير على القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية.
- تحليل العلاقة بين تقرير المراجعة الموسع وجودة المراجعة الخارجية.

٤- أهمية الدراسة:

تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في تقديم إسهام علمي متواضع عن طبيعة العلاقة بين تقرير المراجعة الموسع والقيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية وجودة المراجعة الخارجية في البيئة المصرية ولاسيما سوق الأوراق المالية المصري، وخصوصاً في ظل اهتمام برنامج الإصلاح الاقتصادي بتطوير دور أسواق رأس المال.

بينما تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في إلقاء المزيد من الرؤى والتوصيات إلى الهيئات المهنية المهتمة بمهنة المراجعة في البيئة المصرية، فضلاً عن تقديم دليلاً استرشادياً عن طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة في سوق الأوراق المالية المصري، مما يساعد على ترشيد قرارات المستخدم الخارجي للقوائم المالية في البيئة المصرية.

٥- فروض الدراسة:

انطلاقاً من العرض السابق لمشكلة الدراسة وتحقيقاً لأهدافها في ضوء متغيرات البحث يمكن للباحث صياغة الفروض الإحصائية للدراسة على النحو التالي:

- **لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتقرير المراجعة الموسع على القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية.**
- **لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتقرير المراجعة الموسع على جودة المراجعة الخارجية.**

٦- منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف هذه الدراسة تم تحليل الدراسات السابقة المرتبطة بتحليل العلاقة بين تقرير المراجعة الموسع والقيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية وجودة عملية المراجعة الخارجية.

ولذلك تجمع الدراسة الحالية بين منهجين بشكل متكامل، أخذ الباحث من كليهما بقدر الحاجة سعياً إلى تحقيق أهداف الدراسة واختبار فروضها وهما:

- **المنهج الاستنباطي**: وهو المنهج الذي يعتمد على الاستدلال الذي ينتقل من الكل إلى الجزء، أو من العام إلى الخاص، حيث يستند إلى مسلمة أو نظريات، ثم يستنبط منها ما ينطبق على الجزء المبحوث، وفقاً لأنه يرى أن ما يصدق على الكل يصدق على الجزء، ويتحقق ذلك المنهج من خلال الاطلاع على الكتب والدوريات المختلفة التي تتعلق بالتأصيل العلمي لمفهوم تقرير المراجعة الموسع وانعكاساته على بيئة المراجعة المصرية.
- **المنهج الاستقرائي**: وهو المنهج الذي يعتمد على جمع البيانات والعلاقات المترابطة بطريقة دقيقة، من أجل الربط بينهما بمجموعة العلاقات الكلية العامة، بهدف التوصل إلى مبادئ عامة وعلاقات كلية. ويتحقق ذلك المنهج من خلال جمع بيانات عينة الدراسة وإجراء الاختبارات الإحصائية على متغيرات تقرير المراجعة الموسع وجودة المراجعة الخارجية والقيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية.

٧- حدود الدراسة:

انطلاقاً من العرض السابق لمشكلة الدراسة وأهدافها وسعياً لتعميم نتائج البحث تتمثل أهم حدود الدراسة فيما يلي:

- تتمثل أهم حدود الدراسة في الاقتصار على السلسلة الزمنية من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٩، وذلك لأن وجود تقرير المراجعة الموسع تزامن في البيئة المصرية مع تطبيق معايير التقرير المالي الدولية.

- سيتم الاعتماد على كلاً من تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات كنموذج لتقرير المراجعة الموسع، والشركات ذات القيد المزدوج والملزمة بتطبيق تقرير المراجعة الموسع، دون التطرق إلى الحالات الفردية لتقرير المراجعة الموسع للشركات الخاصة.
- ولغرض قياس جودة المراجعة في إطار البحث الحالي سيعتمد الباحث على استخدام معامل استجابة الأرباح. وذلك لأن كلٍ من إعادة إصدار القوائم المالية، ودقة رأي المراجع بشأن الاستمرار غير موجودة في البيئة المصرية، أما مقياس إدارة الأرباح فيستخدم أكثر في قياس جودة التقارير المالية.

٨. خطة الدراسة:

انطلاقاً من العرض السابق لمشكلة الدراسة وأهدافها، وسعياً لاختبار فروضها الإحصائية يمكن للباحث تقسيم بقية محتويات الدراسة على النحو التالي:

٨-١: تقرير المراجعة الموسع وأهم ملامح التطوير في ضوء الإصدارات المهنية.

٨-٢: تحليل أهم ملامح التطوير بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

٨-٣: تحليل العلاقة بين تقرير المراجعة الموسع وكلٍ من القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية وجودة المراجعة الخارجية.

٨-٤: تحليل الدراسات السابقة.

٨-٥: اشتقاق فروض البحث.

٨-٦: الدراسة التطبيقية.

٨-٧: النتائج، والتوصيات، ومجالات البحث المقترحة.

وسيتم تناول النقاط السابقة بشيء من التفصيل:

٨-١: تقرير المراجعة الموسع وأهم ملامح التطوير في ضوء الإصدارات المهنية:

منذ إصدار أول قواعد تنظيمية لإعداد تقرير مراجعة موحد عام ١٩٣٤ بواسطة المعهد الأمريكي ومحتوى هذا التقرير حتى ثمانينيات القرن الماضي، إلا أن هذه المحاولات لم تضف كثيراً لقيمة تقرير المراجعة لدى المستخدمين، فقد ظل التقرير مختصراً ذا صياغة نمطية (Coram, 2014, p. 292). وعلى وجه التحديد، فإنه في ظل المحتوى المختصر لتقرير المراجعة التقليدي، لا يجد مجتمع الاستثمار ضالته في هذا التقرير لإشباع رغبته في اكتساب مزيد من المعلومات عن الشركة محل المراجعة وعن عملية المراجعة نفسها، وهو ما يعد أمراً حيوياً لاتخاذ قرارات مستنيرة، ثم إنه في ظل الصياغة النمطية لتقرير المراجعة التقليدي، لا يركز القارئ إلا على فقرة الرأي واسم المراجع الموقع للتقرير ويتجاهل بقية محتوياته، وبذلك تتضح الحاجة إلى إثراء تقرير المراجعة بمزيد من الإفصاحات مع البعد عن الصياغة النمطية،

فمن المأمول أن يؤدي ذلك إلى تعزيز قيمة هذا التقرير لدى المستخدمين (Church et al., 2008; Gray et al., 2011; Mock et al., 2013).

وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية أواخر العقد الأول من القرن الحالي، زادت حدة الانتقادات الموجهة لتقرير المراجعة التقليدي، وزاد اهتمام الهيئات التنظيمية على الصعيد العالمي بتحسين شكل ومحتوى هذا التقرير أكثر من أي وقت مضى. فعادةً ما كان يناقش أن المراجعين بحكم طبيعة عملهم يمتلكون ثروة من المعلومات الخاصة عن القوائم المالية لعملائهم، وبالتالي فهم في موضع فريد يمكنهم من جلب العديد من المعلومات المفيدة للسوق، والتي لا يفصح عنها في ظل المتطلبات المحدودة لتقرير المراجعة التقليدي، ولذا دعا مجتمع الاستثمار إلى مزيد من الشفافية من قبل المراجعين والإفصاح عن مزيد من المعلومات الأكثر أهمية عن القوائم المالية لعملائهم (PCAOB, 2011; KPMG, 2015; Lennox, et al., 2017) .

وكرد فعل لتلك الانتقادات المتزايدة لتقرير المراجعة التقليدي والمطالبات المستمرة بإثراء محتواه المعلوماتي، وبعد سنوات من التشاور وأخذ تعليقات الفئات المختلفة لأصحاب المصالح بعين الاعتبار، قامت الهيئات التنظيمية العالمية في الآونة الأخيرة بإحداث تغييرات جوهرية على هذا التقرير بغية تقديم معلومات إضافية مفيدة تعزز من قيمته لدى كافة أصحاب المصالح.

ففي المملكة المتحدة، كان مجلس إعداد التقارير المالية (Financial Reporting Council (FRC)) صاحب المبادرة الأولى في توسيع محتوى تقرير المراجعة. فقد أصدر هذا المجلس في يونيو ٢٠١٣ معيار المراجعة رقم (٧٠٠) (معدل)، على أن يُفَعَّل ابتداءً من السنوات المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٣ وما بعدها، وذلك على الشركات المقيدة في القائمة الممتازة بالسوق الرئيسي لبورصة لندن، وقد تمثلت المتطلبات الجديدة التي أدخلها هذا المعيار على تقرير المراجعة فيما يلي (FRC, 2013):

- وصف المخاطر المقدرة للتحريفات ذات الأهمية النسبية: فالمراجع أصبح مطالباً بالإفصاح في تقرير المراجعة عن مخاطر التحريفات الجوهرية التي حددها خلال عملية المراجعة، والتي كان لها الأثر الأكبر على وضع الإستراتيجية العامة للمراجعة وتخصيص الموارد والجهود.
- شرح كيفية تطبيق مفهوم الأهمية النسبية: فالمراجع بات عليه أن يقدم في تقرير المراجعة شرحاً لكيفية تطبيق مفهوم الأهمية النسبية خلال تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة، على أن يكشف عن المستوى الذي استخدمه كتقدير للأهمية النسبية على مستوى القوائم المالية ككل.

- تقديم لمحة عامة إلى نطاق عملية المراجعة: فالمراجع صار مطلوباً منه أن يعطي للقارئ في تقرير المراجعة ملخصاً لنطاق عملية المراجعة التي قام بها، على أن يبين كيف عالج هذا النطاق المخاطر المقدرة للتحريفات ذات الأهمية النسبية، وكيف تأثر بتطبيق مفهوم الأهمية النسبية.

  وبعد مبادرة مجلس إعداد التقارير المالية بالمملكة المتحدة، قام مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولية (IAASB) في عام ٢٠١٥ بإصدار عدد من معايير المراجعة التي أحدثت تغييراً جوهرياً في شكل ومحتوى تقرير المراجعة، على أن تُفعل ابتداءً من السنوات المالية المنتهية في ١٥ ديسمبر ٢٠١٦ وما بعدها، وفيما يلي أهم ما ورد بهذه المعايير من متطلبات جديدة (PwC, 2017; IAASB, 2015a, 2015b, 2015c):

- توصيل الأمور التي كانت لها الأهمية الكبرى عند مراجعة القوائم المالية: فقد أصبح المراجع مطالباً بتوصيل هذه الأمور للمستخدمين من خلال قسم منفصل في تقرير المراجعة يحمل عنوان أمور المراجعة الرئيسية ((Key Audit Matters (KAM)، مع مراعاة وضع عنوان فرعي مناسب لكل أمر مراجعة رئيسي يرد بهذا القسم والإشارة إلى الإفصاحات المتعلقة به في القوائم المالية، وذلك وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم (٧٠١) (جديد).
- تعزيز التقرير عن قدرة الشركة على الاستمرار: فوفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم (٧٠٠) (معدل) أصبح المراجع مطالباً في جميع الأحوال أن يصف في تقرير المراجعة مسئولية كل من الإدارة والمراجع بشأن الاستمرارية: الأولى، ضمن قسم مسئوليات الإدارة بشأن القوائم المالية؛ والثانية، ضمن قسم مسئوليات المراجع بشأن مراجعة القوائم المالية.

  كما أنه وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم (٥٧٠) (معدل)، فالمراجع عليه في حالة وجود شك جوهري بشأن قدرة الشركة على الاستمرار وكفاية الإفصاح عنه في القوائم المالية أن يبرز ذلك الشك في قسم منفصل بتقرير المراجعة يحمل عنوان الشك الجوهري المتعلق بالاستمرارية.
- التقرير عن المعلومات الأخرى الواردة بالتقرير السنوي للشركة: فوفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم (٧٢٠) (معدل)، يتعين على المراجع أن يدرج في تقرير المراجعة قسماً منفصلاً بعنوان المعلومات الأخرى أو عنوان آخر مناسب، على أن يتضمن هذا القسم: عبارة توضح أن الإدارة مسئولة عن المعلومات الأخرى، تحديداً لما هي المعلومات الأخرى التي حصل عليها المراجع قبل تاريخ تقرير المراجعة؛ عبارة توضح أن رأي

المراجع لا يغطي المعلومات الأخرى، وأن المراجع لن يبدي رأياً أو أي شكل من أشكال التأكيد بشأنها؛ وصفاً لمسئوليات المراجع المتعلقة بقراءة المعلومات الأخرى ومراعاته إياها والتقرير عنها.

- عرض قسم الرأي في بداية تقرير المراجعة، على أن يليه مباشرةً قسم أساس إبداء الرأي حتى وإن كان الرأي نظيفاً: وذلك وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم (٧٠٠) (معدل).
- إدراج عبارة ضمن قسم أساس إبداء الرأي بتقرير المراجعة، تؤكد بوجه صريح استقلال المراجع عن الشركة، واستيفاءه للمتطلبات الأخلاقية الأخرى: وذلك وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم (٧٠٠) (معدل).
- الإفصاح عن اسم الشريك في نهاية تقرير المراجعة عند التوقيع: وذلك وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم (٧٠٠) (معدل).

وتعد المتطلبات السابقة إلزامية عند مراجعة كافة الشركات سواء كانت مقيدة في البورصة أو غير مقيدة، وذلك باستثناء **المتطلب الأول** (توصيل أمور المراجعة الرئيسية) **والمتطلب الأخير** (الإفصاح عن اسم الشريك)، فكلاهما مطلوبان بصفة إلزامية عند مراجعة الشركات المقيدة فقط، وبصفة اختيارية فيما يخص مراجعة الشركات الأخرى (IAASB, 2015a).

ومن الجدير بالذكر أن مجلس إعداد التقارير المالية بالمملكة المتحدة (FRC)) (Financial Reporting Council قد قام قريباً بتحديث معايير المراجعة بالمملكة المتحدة لكي تتوافق بكاملها مع معايير المراجعة الدولية الصادرة عن مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولية (IAASB). ففي عام ٢٠١٦، صدر عدد من معايير المراجعة بالمملكة المتحدة بدأ تفعيلها اعتباراً من السنوات المالية المنتهية في ١٦ يونيو ٢٠١٧، وتحمل هذه المعايير نفس أرقام وعناوين معايير المراجعة الدولية، وقد روعي أن تتضمن نفس متطلباتها، إضافة إلى إدماج متطلبات القواعد التنظيمية للمراجعة بالاتحاد الأوروبي لعام ٢٠١٤، بجانب الاحتفاظ بالمتطلبات القائمة والتي كانت مطلوبة وفقاً لمعايير المراجعة بالمملكة المتحدة السابق إصدارها من قبل (IAASB, 2016).

أما عن الوضع في الولايات المتحدة، فقد قام حديثاً مجلس الإشراف المحاسبي على الشركات ذات الطرح العام (Public Company Accounting Oversight Board ((PCAOB)) بإصدار معيار المراجعة رقم (٣١٠١) (معدل) في يونيو ٢٠١٧، وذلك من أجل تحسين شكل ومحتوى تقرير المراجعة في البيئة الأمريكية، وقد أدخل هذا المعيار متطلبات جديدة على تقرير المراجعة تتشابه في معظمها مع المتطلبات الجديدة لمعايير المراجعة الدولية،

وفيما يلي أهم المتطلبات الجديدة التي وردت بمعيار المراجعة الأمريكي رقم (٣١٠١) الصادر عام ٢٠١٧ (PCAOB, 2017; PwC, 2017):

- إدراج قسم جديد بتقرير المراجعة يحمل عنوان أمور المراجعة الحيوية (Critical Audit Matters (CAM))، بحيث يتم من خلاله توصيل الأمور ذات الأهمية الكبرى للمستخدمين، وتتمثل أمور المراجعة الحيوية في أي أمور ظهرت خلال عملية المراجعة، وتطلبت التواصل بشأنها مع لجنة المراجعة، مع ارتباطها بحسابات أو افصاحات ذات أهمية نسبية في القوائم المالية، فضلاً عن تضمنها حكم مهني للمراجع يتسم بدرجة كبيرة من الصعوبة أو التقدير الشخصي أو التعقد1.
- جعل قسم الرأي هو القسم الأول بتقرير المراجعة، على أن يُتبع مباشرةً بقسم أساس إبداء الرأي.
- كتابة عبارة صريحة ضمن قسم أساس إبداء الرأي بتقرير المراجعة، تؤكد أن المراجع مطالب أن يكون مستقلاً عن الشركة، بموجب القوانين والقواعد التنظيمية ذات الصلة بالولايات المتحدة.
- الإفصاح عن السنة التي بدأ فيها المراجع العمل كمراجع للشركة بصفة متتالية، وذلك في نهاية تقرير المراجعة عند التوقيع.

وقد اتخذ مجلس الإشراف المحاسبي على الشركات ذات الطرح العام (PCAOB) منهجاً متعدد المراحل لتفعيل المتطلبات المذكورة آنفاً (PCAOB, 2017). ففي المرحلة الأولى؛ بدأ تفعيل كافة هذه المتطلبات اعتباراً من السنوات المالية المنتهية في ١٥ ديسمبر ٢٠١٧ وما بعدها، وقد استثني من ذلك متطلب توصيل أمور المراجعة الحيوية. وفي المرحلة الثانية؛ سيبدأ تفعيل متطلب توصيل أمور المراجعة الحيوية اعتباراً من السنوات المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٩ وما بعدها، وذلك على كبرى الشركات المطالبة بإيداع تقريرها السنوي لدى هيئة سوق المال الأمريكية على نحو معجل في غضون ٦٠ يوماً من تاريخ انتهاء السنة المالية، والمتعارفة اختصاراً بمصطلح كبار المودعين المعجلين (Large Accelerated Filers). وفي المرحلة الأخيرة؛ سيستكمل تفعيل متطلب توصيل أمور المراجعة الحيوية على بقية الشركات الأخرى ابتداءً من السنوات المالية المنتهية في ١٥ ديسمبر ٢٠٢٠ وما بعدها.

---

(١) يتشابه هذا المتطلب إلى حد كبير مع متطلب توصيل أمور المراجعة الرئيسية المطلوب حالياً في كل من معايير المراجعة الدولية ومعايير المراجعة بالمملكة المتحدة، إلا أن معيار المراجعة الأمريكي رقم (٣١٠١) أشار إليه بمصطلح آخر وهو أمور المراجعة الحيوية.

وعلى هذا النحو، يستبين بما سبق أن هناك تشابهاً بدرجة كبيرة في جوانب تطوير تقرير المراجعة بين المبادرات العالمية المختلفة، ويلخص الباحث بتصرف في الجدول رقم (١) أهم هذه الجوانب.

جدول رقم (١):

ملخص لأهم جوانب تطوير تقرير المراجعة وفقا للمبادرات العالمية المختلفة

جانب التطوير	مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولية (IAASB)	مجلس إعداد التقارير المالية بالمملكة المتحدة (FRC)	مجلس الإشراف المحاسبي على الشركات ذات الطرح العام بالولايات المتحدة (PCAOB)
توصيل الأمور التي كانت لها الأهمية الكبرى خلال عملية المراجعة	مطلوب تحت عنوان أمور المراجعة الرئيسية	مطلوب تحت عنوان أمور المراجعة الرئيسية	مطلوب تحت عنوان أمور المراجعة الحيوية
تعزيز التقرير عن قدرة الشركة على الاستمرار	مطلوب	مطلوب	غير مطلوب
التقرير عن المعلومات الأخرى الواردة بالتقرير السنوي للشركة	مطلوب	مطلوب	غير مطلوب
عرض قسم الرأي أولاً ويليه قسم أساس إبداء الرأي	مطلوب	مطلوب	مطلوب
إدراج عبارة تؤكد على نحو صريح استقلال المراجع عن الشركة	مطلوب	مطلوب	مطلوب
شرح كيفية تطبيق مفهوم الأهمية النسبية	غير مطلوب	مطلوب	غير مطلوب
الإفصاح عن سنة بداية العمل كمراجع للشركة بلا انقطاع	غير مطلوب	مطلوب	مطلوب
الإفصاح عن اسم الشريك	مطلوب	مطلوب	غير مطلوب*
المصدر: بتصرف من (PwC, 2017, p. 14 ; IAASB, 2016, pp. 6-7)			
* الإفصاح عن اسم الشريك في الولايات المتحدة غير مطلوب إلزامياً في تقرير المراجعة وإنما مطلوب في وثيقة أخرى تسمى نموذج AP، على أن تترك الحرية للمراجع في الإفصاح عنه في تقرير المراجعة (IAASB, 2016; PCAOB, 2017).			

ومن بين جوانب التطوير الواردة بالجدول رقم (١) السابق، يعد توصيل أمور المراجعة الرئيسية/الحيوية هو الجانب الأكثر أهمية، فهو يعد واحداً من أبرز التعديلات التي طرأت على تقرير المراجعة عبر تاريخ المهنة -إن لم يكن الأبرز على الإطلاق- والتي أحدثت تغيراً جوهرياً في محتوى تقرير المراجعة لم يشهد مثله من قبل، ومن المرجح أن يكون هذا الجانب هو أكثر جوانب تطوير تقرير المراجعة قيمة وتأثيراً لدى كافة أصحاب المصالح. فمن ناحية، تقدم هذه الأمور للجمهور العام المعلومات ذات الأهمية الكبرى التي واجهت المراجع خلال عملية المراجعة والتي لم يكن يتم الإفصاح عنها من قبل. ومن ناحية أخرى، تبتعد هذه الأمور في صياغتها عن النمطية، فهي بطبيعتها تختلف من عملية مراجعة لأخرى بين الشركات المختلفة، ومن عملية مراجعة لأخرى لنفس الشركة بين السنوات المختلفة.

ونظراً لأن جوانب التطوير المتقدم ذكرها قد نتج عنها نموذج جديد لتقرير المراجعة يتسم بالتوسع في محتواه بصورة جعلته أكثر طولاً عن ذي قبل، فقد أشار الباحثون والهيئات التنظيمية على مستوى العالم إلى هذا النموذج الجديد لتقرير المراجعة بمصطلح تقرير المراجعة الموسع (Extended/Expanded Audit Report). ولما كانت الغاية من جوانب التطوير هذه تتمثل في تعزيز قيمة تقرير المراجعة لدى كافة أصحاب المصالح بإثراء محتواه بالمعلومات المفيدة وزيادة الشفافية عن عملية المراجعة وتحسين جودتها، فقد انتشرت في الآونة الأخيرة الدراسات المهتمة باختبار فعالية تقرير المراجعة الموسع في تحقيق الأهداف المرجوة منه (see Bédard, et al., 2016)، ومن المتوقع أن تستمر هذه الدراسات في النمو بمختلف البيئات كلما تم إصدار معايير مراجعة جديدة تطور من تقرير المراجعة بها.

وهكذا، يكون قدا تضح بما لا يدع مجالاً للشك أن مهنة المراجعة في جميع أنحاء العالم حالياً بصدد التخلص من عصر تقرير المراجعة التقليدي المختصر ذي الصياغة النمطية، والاتجاه نحو عصر جديد لتقرير المراجعة أكثر إسهاباً في معلوماته وأكثر مرونة في صياغته يسمى تقرير المراجعة الموسع.

٢٨: تحليل أهم ملامح التطوير بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

وفى إطار مشروع التوافق بين مجلس معايير المحاسبة المالية (Financial Accounting Standards Board (FASB)) ومجلس معايير المحاسبة الدولية ((International Accounting Standards Board (IASB)) ظهر ما يسمى بوجهات النظر الأولية لتحسين الإطار المفاهيمي للتقرير المالي في عام ٢٠٠٦، وفى مايو ٢٠٠٨ ظهرت مسودة تفسيرية يسعى الفصل الأول منها إلى عرض أهم ملامح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وتتمثل أهم أوجه التطوير لهذه المسودة فيما يلى (Kaminski, 2011):

- استبدال مفهوم الموثوقية (Reliability) بمفهوم التمثيل الصادق (Faithfull Representation).
- استبدال مفهوم القيمة الرقابية (Feedback value) بالقيمة التأكيدية (Conformity Value).
- إلغاء مفهوم التوقيت الملائم (Timeliness) كأحد المكونات الرئيسية لخاصية الملاءمة، واعتبار التوقيت الملائم أحد معايير تقييم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.
- تقسيم مفهوم التمثيل الصادق كأحد الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات المحاسبية إلى ثلاث مكونات رئيسية هي: تغليب المضمون على الشكل (Substance over form)، والحيادية (Neutrality)، والحذر والاكتمال (Prudence and Completeness).

ولكن كلا المجلسين (مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB)) اعتبرا أن مفهوم التمثيل الصادق يشكل جوهر الظاهرة الاقتصادية بدلاً من الشكل القانوني، كما رفض مجلس معايير المحاسبة الدولية التدرج الهرمي للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الذي أجراه مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي في عام ١٩٨٠، وتعامل مع كل هذه الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على أنها أساسية (Kaminski, 2011).

وفى عام ٢٠١٠ اتفق المجلسان على رفض التدرج الهرمي للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، واعتبار كلاً من الملاءمة والتمثيل الصادق هما الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات المحاسبية، واعتبار بقية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية مكملة للخاصيتين السابقتين، أما بالنسبة للأهمية النسبية فيرى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) أنها تؤثر في كلاً من الملاءمة والتمثيل الصادق، ولكن اتفق المجلسان في النهاية على اعتبار الأهمية النسبية أحد مكونات الملاءمة (Kaminski, 2011).

وفي ضوء العرض السابق يمكن للباحث تلخيص النتائج المترتبة على تطوير الإطار المفاهيمي للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فيما يلي:

- أدى تحول مفهوم الموثوقية إلى التمثيل الصادق إلى التحول إلى المنظور الاقتصادي، حيث لا يكتفي بالثقة في المعلومات المحاسبية المقدمة، ولكن يبحث في ضرورة التعبير عن الوضع الاقتصادي الحقيقي للمنشأة.
- أدى استخدام التوقيت الملائم معياراً للحكم -بدلاً من اعتباره أحد الخصائص النوعية- إلى توفير آلية يمكن من خلالها تحديد الأهمية النسبية للمعلومات المحاسبية المقدمة بما تحويه من خصائص.

- أدى استبدال القيمة الرقابية بالقيمة التأكيدية إلى التحول من التركيز على مجرد التغذية العكسية إلى تصحيح الانحرافات في المرات القادمة للإفصاح.

وعلاوة على ذلك، تتضمن عملية وضع المعايير المحاسبية صنع الخيارات بين طرق المحاسبة البديلة، حيث أن الطرق المحاسبية متعددة الأبعاد من حيث الطبيعة، وكل منها لها العديد من الخصائص التي ربما تكون ملائمة لصنع الاختيار، وتعد المحاولة الأخيرة لتوضيح الخصائص التي ينبغي أن تظهر في القوائم المالية هي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (Joyce, et al., 2015).

وقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) صراحة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وأكد على ضرورة مراعاتها عند الاختيار بين الطرق المحاسبية ولكن بدون الإشارة إلى كيفية استخدامها، وبناء على ذلك فإن صانع السياسة يمكنه تخصيص مقاييس لكميات ونوع تلك الخصائص النوعية الموجودة في كل بديل محاسبي، وتجمع بطريقة أو بأخرى حتى يمكن تفضيل طريقة محاسبية واحدة على بدائلها (Joyce, et al., 2015).

وقام كلاً من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) بنشر إصدار مكون من فصلين للإطار المفاهيمي لتحسين الهيكل والمفاهيم المتعلقة بالتقرير المالي العالمي، ويمثل هذا الإصدار النتيجة المبدئية للمجهود المشترك بين كلا المجلسان لاستبدال الأطر المستخدمة حالياً بمدخل عام، وقد عرفت الوثيقة أن الهدف من التقرير المالي والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هو تقديم الفائدة لصنع القرارات، كما أن المبادئ الموجودة في الإطار المفاهيمي يجب أن تقود بشكل مباشر إلى الاعتراف والقياس وفقاً للمعايير التي تؤكد أن القوائم المالية تم إعدادها وفقاً للمعايير الدولية وتعكس الآثار الاقتصادية للمعاملات والأنشطة كاملة (Obidat, 2007).

وأشار (Lennard, 2007) إلى ورقة المناقشة التي أصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) فيما يتعلق بوجهات النظر الأولية لتحسين الإطار المفاهيمي للتقرير المالي، ويعد الهدف من التقرير المالي والخصائص النوعية للمعلومات المساعدة في إصدار القرار النافع لمستخدمي معلومات التقرير المالي، حيث أن الهدف الأساسي من التقرير المالي للأغراض الخارجية هو أن تمد بمعلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنون والآخرون المشاركون في عمل الاستثمارات والائتمان وقرارات تخصيص الموارد المشابهة.

كما أوصى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في عام ٢٠٠٦ بأن الإيضاحات المتممة الخاصة بالقوائم المالية، يجب أن تصف تحقيق الأداء المالي وغير المالي، والتي تشير إلى نتائج الأداء الماضي والمستقبلي وتحديد الأفاق المستقبلية للمنظمة، ولكي يمكن مقابلة

متطلبات المعلومات للمستثمرين فقد اقترح مجلس معايير المحاسبة الدولية في عام ٢٠٠٦ أن تضع الإيضاحات المتممة الخصائص النوعية في اعتبارها (Chatterjee, et al., 2011).

هذا بالإضافة إلى أن وجهات النظر الأولية المتعلقة بورقة المناقشة ركزت على اصطلاح التقرير المالي بدلاً من القوائم المالية، حيث أن هذا المعنى يعد أوسع وأشمل في الوصف على سبيل المثال؛ المعلومات الاجتماعية والبيئية، والمعلومات الخاصة بالتنبؤ، وقد رحب مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بهذا المفهوم، ومع ذلك توجد صعوبات ضمنية عند التركيز على هذا المفهوم الموسع الذي تم تبنيه من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، ومن ثم فإن الأهداف التي يتم وضعها يجب أن تكون عالية على مستوى كافي لتبني التقرير المالي ككل (Lennard, 2007).

وقد زاد الاهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع الشفافية والإفصاح، حيث أن العديد من الأطراف ذوى المصلحة تعتمد بدرجة كبيرة في قراراتها على المعلومات الواردة في تقارير الشركات، ومما لا شك فيه أن القصور في متطلبات الشفافية والإفصاح يجعل البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية مضللة، وهذا ينعكس على القرار الذى يتخذه المستثمر المهتم بهذه المعلومات، ومن الملاحظ أنه لاتخاذ القرارات المختلفة وخاصة القرارات الاستثمارية فإن الأمر لا يقتصر على توفر عنصري الشفافية والإفصاح للمعلومات المحاسبية، بل يتطلب أيضاً توفيرها بمستوى الجودة المطلوبة من خلال توفر الخصائص النوعية للمعلومات التي تعكس هذه الجودة. حيث تتحقق خاصية الملاءمة في معلومات القيمة العادلة من جانب أنها تعكس الأحداث والظروف التي تمر بها الشركات وتعكسها للمستثمرين وللأطراف ذوي المصلحة من خلال ما توفره من معلومات، بجانب تلبيتها لاحتياجات مختلف مستخدمي المعلومات لاتخاذ القرارات.

وفي إطار اهتمام العديد من الجهات الحكومية في العديد من الدول بتخفيض مستوى عدم تماثل المعلومات أو تشوه المعلومات (information asymmetry)، والذي يعني عرض المعلومات بطريقة غير صحيحة مما يؤدى إلى الفشل في الأسواق، حاولت العديد من الهيئات المهنية حذف المعلومات غير المنتظمة، من خلال الاهتمام بتطبيق الإطار المفاهيمي للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (Vakilifard, et al., 2015) ، حيث يتكون الإطار المفاهيمي من البنود التالية (Obidat, 2007):

- أهداف التقرير المالي.
- عناصر القوائم المالية.
- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.
- مفاهيم الاعتراف والقياس (الافتراضات والمبادئ والقيود).

أما عن خاصية الملاءمة، فتعد من أهم الخصائص الواجب توافرها في المعلومات التي يمكن تقديمها لمتخذي القرارات الاستثمارية والإدارية على المستوى الداخلي والخارجي، وقد عرفت لجنة معايير المحاسبة الملاءمة بأنها "المعلومات التي يجب أن تكون ملائمة لحاجة متخذي القرارات"، وتمتلك المعلومات خاصية الملاءمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين ومساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تصحح تقييماتهم الماضية (Obidat, 2007) .

وترتبط خاصية الملاءمة بمفهوم الأهمية النسبية (Materiality)، حيث عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) الأهمية النسبية في الفقرة (٣٠) من إطاره المفاهيمي: "يعتبر البند مادياً أو ذو أهمية نسبية إذا ما كان حذفه أو عرضه بشكل خاطئ سيؤثر في قرارات المستخدمين الاقتصادية المبنية على واقع القوائم المالية"، وعليه فإن مفهوم الأهمية النسبية يضع حداً فاصلاً أو نقطة قطع للملاءمة كونها خاصية أساسية يجب أن تتصف بها المعلومات لكي تكون مفيدة (Robu, 2015).

كما أن المعلومات المحاسبية التي تتميز بخاصية الملاءمة تستطيع التأثير في الحاضر واستيعاب الماضي من أجل التنبؤ بالمستقبل، بحيث تسهل على مستخدمي تلك المعلومات عملية صنع واتخاذ قرار أدق وذو كفاءة عالية. ولأجل تحقيق خاصية الملاءمة لتلك المعلومات لابد أن تتوفر ثلاث خصائص نوعية فرعية هي (Vakilifard, et al., 2015) :

- التوقيت الزمني المناسب (Timeliness) : أي يجب توفير المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب لاتخاذ قرار معين من قبل مستخدمها (متخذ القرار)، حيث يجب تقديم المعلومة في الوقت المناسب لأن تأخير المعلومة عن وقت الحاجة إليها يفقدها الملاءمة وتصبح لا فائدة لها.
- القدرة التنبؤية (Predictive Value) : أي أن تكون للمعلومات المحاسبية القدرة في إمكانية تحقيق استفادة منها في اتخاذ القرارات التي لها علاقة بالتنبؤات المستقبلية، حيث أشار أحد الباحثين (Virgil, 2013) إلى أن تطبيق معايير التقرير المالي يساعد في زيادة ملاءمة المعلومات المحاسبية من خلال زيادة قدرتها على التنبؤ، ولعل ذلك من خلال استخدام بعض أدوات المحاسبة الإدارية مثل صافي القيمة الحالية عند استخدام مدخل الدخل لقياس القيمة العادلة.
- القيمة الرقابية (Feed Back Value) : أي أن تكون للمعلومات المحاسبية إمكانية الاستخدام في الرقابة والتقييم من خلال التغذية العكسية وتصحيح الأخطاء التي يمكن أن تنتج عن سوء الاستخدام، وأشار أحد الباحثين (Zoto, & Tole, 2014) إلى أن استبدال القيمة الرقابية بالقيمة التأكيدية في الإطار المفاهيمي الجديد سيساعد على تحقيق

التقييم السليم، وذلك لأن القيمة التأكيدية تمكن من تصحيح الانحرافات بشكل أسرع لاعتمادها على الرقابة من جهات متعددة.

ويخلص الباحث من خلال العرض السابق أن خاصية الملاءمة تعتمد بدرجة كبيرة على قدرتها على تحقيق رؤية كاملة عن التصورات المستقبلية من خلال عرض الأداء الماضي والحالي، كما يمكن من خلال هذه الخاصية تحديد مواطن الضعف والقصور لمتخذ القرار من خلال قدرتها على تحقيق القيمة الرقابية، وبعد أن قام الإطار المفاهيمي المعدل في عام ٢٠١٠ باستبعاد التوقيت الملائم من مكونات الملاءمة وجعلها أداة منفصلة للحكم على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، يتضح أن القيمة التنبؤية للملاءمة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتوقيت الملائم، أي أن التوقيت الملائم هو المعيار الحاكم على مدى توفر القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية.

٨-٣: تحليل العلاقة بين تقرير المراجعة الموسع وكلٍ من القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية وجودة المراجعة الخارجية:

يستطيع تقرير المراجع الموسع تحسين القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية، من خلال المنافع المتوقعة من التغييرات التي أدخلت على المعايير ذات الصلة بإعداد تقرير المراجعة، والتي يرغبها مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولية (IAASB)، على اعتبار أن معاييره يتم تبنيها في مصر وكثير من دول العالم، وقد أورد المجلس هذه المنافع في منشوره بملخص التغييرات الصادر في يناير ٢٠١٥، وتمثلت فيما يلي (IAASB, 2015a):

- زيادة الشفافية عن عملية المراجعة، بما يعزز من ثقة السوق في جودتها.
- تعزيز القيمة المعلوماتية (Informational Value) لتقرير المراجعة.
- تعزيز عملية الاتصال بين المراجع والمسئولين عن الحوكمة بالشركة.
- زيادة عناية الإدارة والمسئولين عن الحوكمة بالشركة بالإفصاحات الواردة بالقوائم المالية، والتي ستخضع لمتطلبات الإفصاح عنها بتقرير المراجعة كأمور مراجعة رئيسية.
- تجديد تركيز المراجع على الأمور التي يجب الإفصاح عنها بتقرير المراجعة كأمور مراجعة رئيسية، وهو الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة مستوى الشك المهني لدى المراجع.

أما عن تحسين القيمة الملائمة من خلال تقرير المراجعة الموسع لفئة المستثمرين، فتتمثل أحد المنافع التي تأملها الهيئات التنظيمية العالمية من وراء تطوير تقرير المراجعة التقليدي والانتقال إلى تقرير مراجعة موسع في تحسين القيمة الإعلامية التي يقدمها هذا التقرير للمستخدمين. فمن خلال قسم أمور المراجعة الرئيسية/الحيوية بالتقرير يتم إعلام المتعاملين في

السوق بالمعلومات التي يمتلكها المراجع ولم يكن يتم الإفصاح عنها من قبل في ظل المتطلبات المحدودة لتقرير المراجعة التقليدي، ومن ثم فإن هذا القسم "يفيد السوق بصورة مباشرة لأنه يسمح للمتعاملين في السوق باتخاذ قرارات مستنيرة، إذ يقدم لهم معلومات ذات قيمة" (PCAOB, 2017, p. 75).

وفي ضوء نتائج الدراسات السابقة، فإنه يتضح أن القيمة الإعلامية لتقرير المراجعة الموسع تنبع من تقديمه لمعلومات جديدة للمستخدمين (Reid et al., 2015)، فإذا كانت المعلومات الواردة بتقرير المراجعة الموسع معروفة من قبل لدى المستخدم، فإنه لن يتفاعل معها ولن يأخذها في اعتباره عند اتخاذ القرار.

هذا ما توصلت إليه بعض الدراسات (Gutierrez et al., 2017; Lennox et al., 2017) التي أجريت بالمملكة المتحدة وبررته بطبيعة بيئة المعلومات في المملكة المتحدة، حيث توجد مصادر أخرى للمعلومات تشتمل على معظم الإفصاحات الواردة بتقرير المراجعة الموسع: مثل تقرير لجنة المراجعة؛ ونشرة الإفصاح عن نتائج الأعمال -والتي عادةً ما يفصح عنها قبل الإفصاح عن التقرير السنوي للشركة- والتي يتضمنها تقرير المراجعة.

ومن ناحية أخرى، يعتمد المحللون الماليون على المعلومات الواردة في تقرير المراجعة الموسع كمدخلات لعملية التنبؤ التي يقومون بها (Smith, 2017)، ومن ثم فإن ما تم ذكره بخصوص ما يمكن أن يقدمه تقرير المراجعة الموسع من قيمة إعلامية للمستثمرين ينصرف أيضاً إلى المحللين الماليين. ومع ذلك، يمكن أن يختلف التحليل فيما يتعلق بتقرير المراجعة الموسع التقريبي الصادر عن الجهاز المركزي للمحاسبات، حيث يمكن أن يحسن هذا التقرير من القيمة الإعلامية المقدمة للمحللين الماليين. فبالمقارنة مع المستثمرين العاديين (غير المحترفين)، يعد المحللون الماليون أكثر خبرة وممارسة في مجال التحليل المالي، الأمر الذي يرجح إمكانية تعاملهم مع التقرير المطول/الموسع بكفاءة ومعالجة المعلومات التي يتم توصيلها إليهم بدرجة أقل صعوبة (Köhler et al., 2016; Smith, 2017).

وعلاوة على ذلك، يعتمد مقرضو الشركة على القوائم المالية لها عند تقييم حالتها المالية، ولكي يقل خطر المعلومات لديهم، فإنهم يبدون اهتماماً بتقرير المراجعة لما له من دور في إضفاء المصداقية على القوائم المالية، فإذا ولدت المعلومات الواردة بتقرير المراجعة انطباعاً لديهم بانخفاض مستوى المصداقية في القوائم المالية للشركة، فإنهم يتفاعلون مع ذلك بفرض معدلات فائدة مرتفعة (Knechel, et al., 2015). وكوجهة نظر مضادة، فإن المقرضين المؤسسيين قد لا يعتمدون على تقرير المراجعة فقط كمصدر وحيد لمعلوماتهم عن الشركة، وذلك لأن هؤلاء المقرضين، بحكم طلبهم لضمانات، لديهم القدرة على الحصول على البيانات

الخصوصية عن الشركة والتي لا يتم الإفصاح عنها بتقرير المراجعة، وبالتالي قد يعتمدون عليها على نحو أكبر عند اتخاذ قراراتهم (Niemi, & Sundgren, 2012).

وبالنظر إلى البيئة المصرية، يلاحظ الباحث أن نشرة الإعلان عن نتائج الأعمال تسبق أيضاً الإفصاح عن التقرير السنوي للشركة، إلا أن هذه النشرة تكون مختصرة وغير متضمنة معلومات تفصيلية، كما أن تقرير لجنة المراجعة في البيئة المصرية يكون مختصراً ولا يتضمن أي تفاصيل عن القوائم المالية للشركة. وعلى هذا، يرجح الباحث احتمال أن يقدم تقرير المراجعة الموسع معلومات جديدة للمستثمرين في البيئة المصرية، وبذلك فهو يضيف قيمة إعلامية للمستثمرين مقارنةً بتقرير المراجعة التقليدي. ومع ذلك، يرجح الباحث ألا يتمتع تقرير المراجعة الموسع التقريبي الصادر عن الجهاز المركزي للمحاسبات بهذه القيمة، وذلك لأن التقرير الصادر عن الجهاز المركزي يتسم بالطول المبالغ فيه، مما قد يفقدها أو يضعف قيمتها ويقلل احتمالية وصول القارئ للمعلومات الملائمة منها، فضلاً عن أن الجهاز المركزي عادةً ما يستغرق وقتاً طويلاً حتى يصدر تقريره، مما قد يفقد المعلومات الواردة به لخاصية التوقيت المناسب كإحدى الخصائص المعززة للمعلومات المفيدة. وعموماً، تعد قضية الطول المبالغ فيه لتقرير المراجعة وكذلك التأخر في إصداره إحدى العواقب غير المقصودة التي تخشاها الهيئات التنظيمية العالمية لما قد يكون لها من أثر سلبي على قيمة التعديلات الجديدة التي تم إحداثها على التقرير (PCAOB, 2017).

٤٨: تحليل الدراسات السابقة:

ما إن شرعت الهيئات التنظيمية العالمية في تطوير تقرير المراجعة، إلا وقد انتشرت الدراسات الهادفة لقياس الآثار المحتملة لجوانب التطوير المختلفة من منافع وتكاليف على أصحاب المصالح. ونظراً لأن القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية هو المتغير الأكثر الأهمية للمستخدم الخارجي للقوائم المالية، فيمكن للباحث عرض الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين تقرير المراجعة الموسع والقيمة الملاءمة للمعلومات المحاسبية المقدمة لكافة الأطراف ذوي المصلحة بشكل عام، وذلك على النحو التالي:

قامت دراسة (Köhler et al., 2016) باختبار أثر إدراج قسم منفصل لأمور المراجعة الرئيسية بتقرير المراجعة على القيمة الاتصالية له لدى المستخدمين، وقامت تلك الدراسة بقياس القيمة الاتصالية لتقرير المراجعة من خلال بعدين هما: الأول هو تقييم المستخدمين للوضع الاقتصادي للشركة، والأخر هو مدى ثقتهم في هذا التقييم، فكلما زادت القيمة الاتصالية لتقرير المراجعة زادت درجة هذين البعدين لدى المستخدمين.

وقامت الدراسة بتصميم تجربة تشتمل على فقرة أمور مراجعة رئيسية متعلقة باضمحلال الشهرة، وتطبيقها على (٨٩ فرداً) من محترفي الاستثمار مرة (١)؛ وعلى (٦٩ فرداً) من المستثمرين غير المحترفين مرة أخرى. تم التوصل إلى أنه في حالة تضمن فقرة أمور المراجعة الرئيسية لنزعة سلبية بشأن اضمحلال الشهرة (أي خطر مرتفع لحدوث الاضمحلال في المستقبل)، فإن تقييم محترفي الاستثمار للوضع الاقتصادي للشركة يكون أفضل، بالمقارنة مع حالة تضمن فقرة أمور المراجعة الرئيسية لنزعة إيجابية بشأن اضمحلال الشهرة (أي خطر منخفض لحدوث الاضمحلال في المستقبل)، في حين أنه لا يوجد فرق معنوي في درجة ثقة محترفي الاستثمار في تقييمهم للوضع الاقتصادي للشركة بين الحالتين. وفي المقابل، لم تثبت معنوية تأثير حالتي فقرة أمور المراجعة الرئيسية السلبية والإيجابية على تقييم المستثمرين غير المحترفين للوضع الاقتصادي للشركة ولا على ثقتهم في هذا التقييم.

وبذلك، تشير نتائج تلك الدراسة بوجه عام إلى أن إدراج قسم منفصل لأمور المراجعة الرئيسية بتقرير المراجعة وفقاً للمتطلبات الجديدة لمعايير المراجعة الدولية، يعزز من القيمة الاتصالية لهذا التقرير لدى محترفي الاستثمار خاصة عندما يتضمن هذا القسم نزعة سلبية (مخاطر مرتفعة) بشأن الأمور التي يتناولها، إلا أنه ليس لديه نفس القيمة لدى المستثمرين غير المحترفين.

وقد تم تفسير تلك النتائج من الناحية السيكولوجية في ضوء ما يسمى بنموذج الثقة (Model of Trust)، فقسم أمور المراجعة الرئيسية ذو النزعة السلبية يعكس انطباعاً إيجابياً لدى محترفي الاستثمار بشأن كفاءة ونزاهة المراجع، وبالتالي سيرتفع مستوى ثقتهم فيه ومن ثم في القوائم المالية للشركة ووضعها الاقتصادي، وذلك على عكس قسم أمور المراجعة الرئيسية ذي النزعة الإيجابية والذي يعكس انطباعاً سلبياً لديهم بشأن كفاءة ونزاهة المراجع، حيث يعتبرون ذلك نوعاً من الاسترضاء الذي يقدمه المراجع للعميل، الأمر الذي يقلل من مستوى ثقتهم في المراجع وفي القوائم المالية للشركة والوضع الاقتصادي لها. أما بخصوص المستثمرين غير المحترفين، فنظراً لأنهم لا يمتلكون الخبرة الكافية في مجال الاستثمار والتحليل المالي، فإنهم يواجهون صعوبات في اكتساب المعلومات الملائمة من تقرير المراجعة الموسع ومعالجتها عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، ولذلك لا يضيف تقرير المراجعة الموسع لهم قيمة اتصالية.

وقد اتفقت دراسة (Carver, & Trinkle, 2017) مع النتيجة الأخيرة، فبتطبيق المنهجية التجريبية على (١٥٠ فرداً) من المستثمرين غير المحترفين بالولايات المتحدة،

(١) شملت عينة محترفي الاستثمار في تلك الدراسة كلاً من: المحللين الماليين؛ بنوك الاستثمار؛ مديري صناديق التمويل؛ مديري الأصول؛ المستشارين الماليين؛ آخرين. أما عن البلدان التي ينتمون لها، فقد تنوعت ما بين ألمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وكندا ودول أخرى.

توصلت تلك الدراسة إلى أن الإفصاح عن أمور المراجعة الحيوية بتقرير المراجعة لا يؤثر تأثيراً معنوياً على درجة تقييم الوضع الاقتصادي للشركة. ومع ذلك، وباستخدام سلاسة القراءة (Readability) كمقياس آخر للقيمة الاتصالية لتقرير المراجعة، توصلت تلك الدراسة إلى أن الإفصاح عن أمور المراجعة الحيوية بتقرير المراجعة يؤثر سلبياً على مستوى السلاسة في قراءته، الأمر الذي يشير إلى أن التعديلات الجديدة لتقرير المراجعة تقلل من القيمة الاتصالية له مقيسه بسلاسة القراءة.

وعلى النقيض من الاستنتاج الأخير، انتهت دراسة (Smith, 2017) التي أجريت في المملكة المتحدة إلى أن تقرير المراجعة الموسع يعد ذا قيمة اتصالية أعلى بالمقارنة مع تقرير المراجعة التقليدي. فقد استخدمت تلك الدراسة مقياسين للقيمة الاتصالية، هما: سلاسة القراءة (Readability)، ونغمة الإفصاح (Tone). فكلما زاد مستوى السهولة في قراءة تقرير المراجعة، وكلما زاد عدد الكلمات المعبرة عن الانطباع العام للمراجع عن الأمور الواردة به، زادت درجة القابلية لفهم الرسالة المراد توصيلها من التقرير، ومن ثم زادت القيمة الاتصالية له.

وبتطبيق أسلوب تحليل المحتوى لقياس كل من سلاسة القراءة (٧٠٠ مشاهدة) ونغمة الإفصاح (٧٠٠ مشاهدة)، وبعد تشغيل نماذج الانحدار الملائمة، تم التوصل إلى وجود تحسن في مستوى السلاسة في قراءة تقرير المراجعة وكذلك نغمة الإفصاح به، وذلك في السنة الأولى لتطبيق متطلبات المعيار الجديد لتقرير المراجعة مقارنةً مع السنة السابقة لها، حيث أصبح النص الكتابي لهذا التقرير أكثر سهولة في القراءة وأكثر تعبيراً عما يحتويه من شعور كامن.

وقد تم تفسير اختلاف النتائج بين الدراستين الأخيرتين بأنه في ظل المتطلبات الجديدة لتقرير المراجعة بالمملكة المتحدة لم يعد هناك قوالب نمطية في كتابة التقرير، وإنما أصبح هناك مرونة أكبر أمام المراجعين في انتقاء المفردات اللغوية والكلمات التي تنقل الرسالة المقصودة على نحو فعال، في حين أنه في الولايات المتحدة لا يسمح معيار تقرير المراجع بنفس درجة المرونة الكبيرة في الصياغة المسموح بها في المملكة المتحدة، وبالتالي سينصب اهتمام المراجعين الأمريكيين بالدرجة الأولى على الامتثال لمتطلبات المعيار بدلاً من اهتمامهم بانتقاء المصطلحات التي تحسن من عملية الاتصال بينهم وبين المستخدمين.

وفي كندا، قامت دراسة (Sirois, et al., 2020) باختبار أثر الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية بتقرير المراجعة على كفاءة عملية اكتساب المستخدمين للمعلومات الأكثر أهمية من التقرير السنوي للشركة، وذلك بإجراء تجربة معملية واستخدام تقنية تتبع حركة العين (Eye-Tracking) لرصد كل من سرعة الوصول إلى المعلومات ومستوى الانتباه إليها.

وبعد تطبيق التجربة على (٩٨ فرداً) من طلاب المحاسبة بمرحلة الدراسات العليا بإحدى الجامعات الكندية، والذين طُلب منهم أن يلعبوا دور مسئولي الائتمان بأحد البنوك،

أشارت نتائج تلك الدراسة إلى أن قسم أمور المراجعة الرئيسية بتقرير المراجعة الموسع يحسن من القيمة الاتصالية للتقرير، إذ يحسن هذا القسم من كفاءة عملية اكتساب المستخدمين للمعلومات من التقرير السنوي للشركة والتي يرجح أن تكون ملائمة لاتخاذ قراراتهم، وذلك من خلال تسليط الضوء عليها مما يساعد المستخدمين على الوصول إليها بطريقة أسرع والتركيز عليها بصورة أكبر.

وقد تم تفسير ذلك بأنه لما كان التقرير السنوي للشركات يتسم بالتعقد بما يحتويه من افصاحات كثيرة ومتعددة، ونظراً لمحدودية القدرات الإدراكية للعقل البشري، فإن قسم أمور المراجعة الرئيسية بتقرير المراجعة الموسع يعمل كمرشد للمستخدمين إلى الإفصاحات التي كانت لها الأهمية الكبرى خلال عملية المراجعة، وبالتالي فهو يحثهم على تكريس مزيد من الاهتمام بها عند قراءة التقرير السنوي بدلاً من قراءته بالكامل، إلا أنه كلما زاد عدد أمور المراجعة الرئيسية المفصح عنها، زاد عبء المعلومات المطلوب البحث عنها ومعالجتها لدى المستخدمين، وأصبحت الرسالة المراد توصيلها من كل أمر على حدة أقل بروزاً، مما قد يؤدي في النهاية إلى التقليل من مستوى انتباه المستخدمين إلى الإفصاحات المتعلقة به.

ومن ناحية أخرى، أجري عدد من الدراسات التي اعتمدت على فحص تفاعل المتعاملين بسوق رأس المال مع الإفصاح عن تقرير المراجعة الموسع لقياس القيمة الإعلامية التي يقدمها هذا التقرير للسوق، وتنوعت هذه الدراسات ما بين أرشيفية وتجريبية. ففي المملكة المتحدة، وباستخدام بيانات أرشيفية، وجدت دراسة (Reid, et al., 2015) أن حجم التداول غير العادي على السهم (٥٨٦ مشاهدة) قد زاد زيادة معنوية في السنة الأولى لتطبيق المتطلبات الجديدة لتقرير المراجعة بالمقارنة مع السنة السابقة لها. وكتحليل إضافي، توصلت تلك الدراسة إلى أن حجم التداول غير العادي على السهم قد زاد بصورة أكبر في الشركات ذات بيئة المعلومات الضعيفة (أي مصادر معلومات قليلة) بالمقارنة مع الشركات ذات بيئة المعلومات القوية (أي مصادر معلومات كثيرة)، كما أنه قد زاد بصورة أكبر في الشركات التي يقدم مراجعوها تفاصيل أكثر في تقاريرهم بالمقارنة مع الشركات التي يقدم مراجعوها تفاصيل أقل.

وهكذا، يتمثل الاستنتاج العام لتلك الدراسة في أن الإفصاحات الإضافية الواردة بتقرير المراجعة والمطلوبة، وفقاً للتغييرات الجديدة تمد المستثمرين بمعلومات مفيدة تؤثر على قراراتهم الاستثمارية. وفي ضوء نتائج التحليل الإضافي، تم تفسير ذلك بأنه يرجع إلى أن هذه الإفصاحات الإضافية تقدم للمستثمرين معلومات جديدة، مما يجعلها تضيف قيمة إعلامية لهم.

وعلى النقيض تماماً من ذلك، خلصت كل من دراستي (Lennox, et al., 2017; Gutierrez, et al., 2017) إلى أن المستثمرين بالمملكة المتحدة لا يتفاعلون بصورة معنوية مع الإفصاح عن تقرير المراجعة الموسع. فقد وجدت الدراسة الأولى باستخدام (٩٧٦ مشاهدة)

أن عدد مخاطر التحريفات ذات الأهمية النسبية المفصح عنها بتقرير المراجعة الموسع لا يؤثر تأثيراً معنوياً على العوائد غير العادية للسهم ولا على حجم التداول غير العادي على السهم، وذلك سواء كانت هذه المخاطر متعلقة بحساب معين (كمخاطر اضمحلال الشهرة) أو متعلقة بالشركة ككل (كمخاطر عدم القدرة على الاستمرار)، كما توصلت الدراسة الثانية باستخدام (٢٥٦٠ مشاهدة) إلى عدم معنوية تأثير تقرير المراجعة الموسع على كل من العوائد غير العادية للسهم وحجم التداول غير العادي على السهم. وقد تم تفسير تلك النتائج بأن تقرير المراجعة الموسع لا يوفر مصدراً لمعلومات جديدة للمستثمرين، إذ يكون المستثمرون على علم سابق بمعظم المعلومات الواردة بهذا التقرير قبل نشره، فهي تكون مجرد تكرار لمعلومات سبق الإفصاح عنها في مصادر أخرى مثل: تقرير لجنة المراجعة؛ والإيضاحات المتممة للقوائم المالية؛ ونشرة الإعلان عن نتائج الأعمال والتي عادةً ما يفصح عنها قبل الإفصاح عن التقرير السنوي للشركات بالمملكة المتحدة.

وقد اتسقت نتائج دراسة (Bédard, et al., 2015) التي أجريت في فرنسا مع نتائج الدراستين الأخيرتين بالمملكة المتحدة، حيث توصلت تلك الدراسة إلى عدم وجود أثر معنوي لإدراج قسم تبرير التقديرات (المشابه إلى حد بعيد لقسم أمور المراجعة الرئيسية) بتقرير المراجعة على رد فعل المستثمرين بالسوق مقيساً بالعوائد غير العادية للسهم (١٧٦٧ مشاهدة) وحجم التداول غير العادي على السهم (١٩٦٧ مشاهدة)، وهو ما تم تفسيره بقوة بيئة المعلومات عن الشركات في فرنسا، فمصادر المعلومات عن هذه الشركات كثيرة ومتعددة خاصةً فيما يخص الشركات الكبيرة، الأمر الذي يقلل من الأهمية النسبية للمعلومات المفصح عنها بقسم تبرير التقديرات لدى المستثمرين.

وبفحص فئة أخرى من أصحاب المصالح بالمملكة المتحدة، وجدت دراسة Smith, (2017) أن سلوك المحللين الماليين يتجاوب مع افصاحات تقرير المراجعة الموسع، وهو ما استدلت عليه بانخفاض مستوى التشتت في تنبؤات الأرباح بين المحللين الماليين (٥٦٦ مشاهدة) في السنة الأولى لتطبيق المتطلبات الجديدة لتقرير المراجعة بالمقارنة مع السنة السابقة لها، الأمر الذي يعكس تحسن القيمة الإعلامية لتقرير المراجعة لدى المحللين الماليين بتطبيق هذه المتطلبات.

وباتباع المنهجية التجريبية، هدفت دراسة (Christensen, et al., 2014) بالولايات المتحدة إلى فحص تفاعل المستثمرين غير المحترفين مع إحدى فقرات أمور المراجعة الحيوية الواردة بتقرير المراجعة والتي تتمحور حول مراجعة تقديرات القيمة العادلة. وبتصميم التجربة الملائمة، وتطبيقها على (١٤١ فرداً) من المستثمرين غير المحترفين، توصلت تلك الدراسة إلى أن مجموعة المستثمرين التي تلقت تقرير مراجعة يحتوي على فقرة أمور المراجعة الحيوية

تكون أكثر عرضة للتوقف عن قرار الاستثمار في الشركة، وذلك بالمقارنة مع مجموعة المستثمرين التي تلقت تقرير مراجعة تقليدي أو تلك التي تلقت نفس المعلومات المذكورة بفقرة أمور المراجعة الحيوية، ولكنها وردت في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية بدلاً من ورودها في تقرير المراجعة. كما توصلت إلى أن أثر فقرة أمور المراجعة الحيوية على المستثمرين ينخفض عندما تكون هذه الفقرة متبوعة بفقرة أخرى يبدي فيها المراجع رأياً منفصلاً إيجابي أو سلبي بشأن أمر المراجعة الحيوي الوارد بها.

وهكذا، تشير نتائج تلك الدراسة بوجه عام إلى أن إدراج قسم يتناول أمور المراجعة الحيوية بتقرير المراجعة يضيف قيمة إعلامية للمستثمرين، إذ يكون لديه القدرة على تغيير قرارهم بشأن الاستثمار في الشركة، وهو ما تم تفسيره بأن فقرة أمور المراجعة الحيوية الواردة بتقرير المراجعة توفر للمستثمرين مصدراً يتضمن معلومات إضافية، فضلاً عن كون هذا المصدر يتمتع بمصداقية أكبر لديهم مقارنةً بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية، الأمر الذي يؤدي إلى جذب انتباههم وتفاعلهم معها عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

وفي المقابل، وبتطبيق المنهجية التجريبية أيضاً، لم تصل دراسة (Boolaky. & Quick, 2016)، ولا دراسة (Sirois. et al. 2020) إلى أن الإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية بتقرير المراجعة يضيف قيمة إعلامية للدائنين. فالدراسة الأولى أجرت تجربة على (١٠٩ فرداً) من مديري البنوك بألمانيا، لم تجد أثراً معنوياً للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية بتقرير المراجعة على قرارهم بشأن منح القرض. كما قامت الدراسة الثانية بإجراء تجربة على (٩٨ طالباً) بالدراسات العليا بكندا طُلب منهم أن يلعبوا دور مسئولي الائتمان بأحد البنوك، ولم تجد أيضاً أثراً معنوياً للإفصاح عن أمور المراجعة الرئيسية بتقرير المراجعة على قراراتهم المتعلقة بالائتمان (تحديد درجة مخاطر الائتمان؛ الموافقة أو عدم الموافقة على منح القرض؛ مبلغ القرض الموصي به؛ معدل الفائدة الموصي به).

ومع ذلك، فقد اعترفت الدراستان بأن ضعف معنوية النتائج قد يرجع إلى وجود قصور في تصميم التجربة، فالتجربة المطبقة بالدراسة الأولى يتضمن قسم أمور المراجعة الرئيسية فيها أمرين كليهما متعلق بمخاطر عدم التأكد، ومن ثم فالأثر الإيجابي الناجم عن إدراج معلومات إضافية بتقرير المراجعة قد يوازيه الأثر السلبي الناجم عن مخاطر عدم التأكد التي تشير إليها هذه المعلومات، كما أن التجربة المطبقة بالدراسة الثانية قد تكون غير ملائمة لاختبار الأثر على اتخاذ القرارات (القيمة الإعلامية)، حيث إنها مصممة بصفة أساسية لاختبار الأثر على كفاءة اكتساب المعلومات (القيمة الاتصالية).

وعلى صعيد البيئة المصرية، قامت دراسة (أحمد، ٢٠١٥) باستقصاء آراء عدد من المستثمرين المؤسسيين (٦٠ فرداً)، بشأن التعديلات الجديدة التي أدخلها مجلس معايير المراجعة

والتأكيد الدولية على تقرير المراجعة، وتوصلت إلى وجود اتفاق عام في آراء المستقصي منهم على أن غالبية هذه التعديلات تعد ذات أهمية لهم عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، مما يشير إلى أنها تضيف قيمة إعلامية لهم. وقد اتفقت دراسة (محمد، ٢٠١٧) مع هذا الاستنتاج، فباستخدام المنهجية التجريبية وتطبيقها على (١١٤ فرداً) من المستثمرين المؤسسيين، تم التوصل إلى أن إدراج قسم لأمور المراجعة الرئيسية بتقرير المراجعة يؤثر على قرار الاستثمار في الشركة.

وعلى خلاف الدراستين السابقتين، خلصت دراسة (عباس، ٢٠١٧) إلى أن التعديلات الجديدة المتعلقة بالتقرير عن قدرة الشركة على الاستمرار لا تضيف قيمة إعلامية للمستثمر المؤسسي، حيث قامت بإجراء تجربة على (٧٢ فرداً) من المستثمرين المؤسسيين، ووجدت أن قرارهم بشأن الاستثمار في الشركة لم يتغير في ظل المتطلبات الجديدة للتقرير عن الاستمرارية بالمقارنة مع المتطلبات السابقة. وربما يرجع اختلاف النتائج إلى اختلاف نوع التعديل محل الدراسة. ومع ذلك، وباستخدام فئة أخرى من أصحاب المصالح، أجرت دراسة (يوسف، ٢٠١٧) تجربة على (٦٣ فرداً) من مسئولي الائتمان بالبنوك، وانتهت إلى أن التعديلات الجديدة المتعلقة بالاستمرارية تضيف قيمة إعلامية لمانحي الائتمان، إذ كان لهذه التعديلات أثراً معنوياً على قراراتهم المتعلقة بالائتمان (مبلغ القرض؛ مدة الاستحقاق؛ الضمانات المطلوبة). وربما يرجع اختلاف النتائج هذه المرة إلى اختلاف فئة أصحاب المصالح محل الدراسة.

وأخيراً، يود الباحث الإشارة إلى أن دراسة (Dobija, et al., 2016) قد استغلت النظام الفريد لتقرير المراجعة في بولندا، والذي يتطلب إعداد تقريرين أحدهما تقليدي والآخر موسع، وأجرت مقابلات شخصية مع (١٥) مراجعاً خارجياً لاستطلاع رأيهم بشأن القيمة المعلوماتية التي يقدمها تقرير المراجعة الموسع للمستخدمين، ووجدت أن تقرير المراجعة الموسع من وجهة نظر المراجعين البولنديين لا يضيف قيمة معلوماتية للمستخدمين، وذلك لأنه يعد بصورة نمطية موحدة وفقاً لمعايير المراجعة البولندية، فضلاً عن أن المعلومات المطلوب إدراجها فيه توجد بالفعل في القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها، ومن ثم فهي لا تضيف للقارئ رؤًى جديدة، إلا أنه يعاب على تلك الدراسة أنها قامت ببناء نتائجها من منظور معدي تقرير المراجعة (المراجعين الخارجيين) وليس من منظور المستخدمين أنفسهم.

وتأسيساً على ذلك، يرى الباحث أن الدراسات السابق عرضها اختلفت فيما بينها بشأن تأثير تقرير المراجعة الموسع على القيمة المعلوماتية الواردة بالقوائم المالية بشكل عام، فضلاً عن أن كلٍ منهما اتبع أسلوب مختلف في التحليل وأدوات القياس مما يبرهن أهمية تطبيق الدراسة الحالية في البيئة المصرية.

٥.٨: اشتقاق فروض البحث:

يتبين من العرض السابق لتحليل الدراسات السابقة وجود اختلاف كبير بين الكتاب والباحثين بشأن فعالية تقرير المراجعة الموسع وتأثيره الايجابي على القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية والتي يستخدمها المستخدم الخارجي للقوائم المالية، حيث ذهب البعض بعدم وجود تأثير معنوي لتقرير المراجعة الموسع على القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية، بينما يرى البعض الآخر وجود علاقة طردية بين استخدام تقرير المراجعة الموسع والقيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية، كما ذهب فريق ثالث إلى وجود علاقة عكسية بين استخدام تقرير المراجعة الموسع والقيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية. ونتاجاً لذلك، يمكن للباحث صياغة الفروض الإحصائية للدراسة على الشكل العدم التالي:

الفرض الأول: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتقرير المراجعة الموسع على القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية.

الفرض الثاني: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتقرير المراجعة الموسع على جودة المراجعة الخارجية.

٦.٨: الدراسة التطبيقية:

يمكن للباحث عرض جوانب الدراسة التطبيقية من خلال توضيح آلية قياس متغيرات الدراسة، ونموذج اختبار الفروض الإحصائية، ومجتمع وعينة الدراسة، وأهم نتائج الدراسة، على النحو التالي:

١.٦.٨: أدوات قياس متغيرات الدراسة:

(أولاً) المتغير المستقل للدراسة:

يتمثل المتغير المستقل للدراسة في تقرير المراجعة الموسع، والتي يمكن استخدام النموذج التقريبي له بتقارير المراجعة الصادرة عن كافة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري المطبقة لتقرير المراجعة الموسع سواء الشركات الخاضعة للجهاز المركزي أو الشركات ذات القيد المزدوج ، فانه يمكن للباحث استخدام المتغير الوهمي لقياس متغير تقرير المراجعة الموسع قياساً على دراسات (Sirois et al., 2020; Boolaky & Quick, 2016; Köhler et al., 2016; Carver & Trinkle, 2017; Gutierrez et al., 2017; Lennox et al., 2017; Smith, 2017; Bédard et al., 2015; Reid et al., 2015; Christensen et al., 2014).

(ثانيا) المتغيرات التابعة للدراسة:

أ- جودة المراجعة:

تعددت المقاييس التي استخدمها الباحثون لقياس جودة عملية المراجعة في الدراسات التطبيقية، منها ما هو مباشر ومنها ما هو غير مباشر، ومنها ما يقيس الجودة الفعلية لعملية المراجعة ومنها ما يقيس الجودة المدركة عنها، وتشمل أهم هذه المقاييس كلا من: إعادة إصدار القوائم المالية؛ التقارير الصادرة عن عمليات فحص النظير؛ التقارير الصادرة عن مجلس الإشراف على الجوانب المحاسبية للشركات ذات الطرح العام (PCAOB)؛ التقاضي ضد المراجعين؛ حجم مكتب المراجعة؛ جهد عملية المراجعة؛ أتعاب عملية المراجعة؛ التخصص الصناعي للمراجع؛ مدة استمرار التعاقد بين المراجع والعميل؛ معامل استجابة الأرباح؛ دقة رأي المراجع بشأن الاستمرار؛ إدارة الأرباح.

وتتمثل المقاييس التي تعد الأكثر شيوعاً واستخداماً بين الباحثين عند قياس جودة عملية المراجعة لأغراض التحليل الإحصائي في كل من إعادة إصدار القوائم المالية، ومعامل استجابة الأرباح، ودقة رأي المراجع بشأن الاستمرار، وإدارة الأرباح.

ولغرض قياس جودة المراجعة في إطار البحث الحالي، سيعتمد الباحث على استخدام معامل استجابة الأرباح. وذلك لأن كلٍ من إعادة إصدار القوائم المالية، ودقة رأي المراجع بشأن الاستمرار غير موجودة في البيئة المصرية، أما مقياس إدارة الأرباح فيستخدم أكثر في قياس جودة التقارير المالية.

ويعبر معامل استجابة الأرباح عن معدل التغير في القيمة السوقية للشركة الناتج عن التغير في الأرباح المحاسبية لهذه الشركة، أو بمعنى آخر هو ناتج قسمة عائد الملكية على الأرباح المعلنة. وبذلك يعبر معامل استجابة الأرباح عن قدرة الأرباح على وصف التغيرات في أسعار وعوائد الأسهم، حيث أنه من المفترض بقدر ارتفاع معامل استجابة الأرباح ترتفع قدرة الأرباح على توضيح التغيرات في عوائد الأسهم وبالتالي ترتفع جودة عملية المراجعة.

ب- القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية:

تعبر القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية عن قدرة المعلومات المعروضة في القوائم المالية على التأثير على المستخدم الخارجي للقوائم المالية، ومن ثم يمكن الاعتماد على العوائد غير العادية كمقياس لملاءمة المعلومات المحاسبية، حيث يعبر عنها التغير في مستوى العوائد غير العادية، وهو عبارة عن الفرق بين عائد السهم في نهاية الفترة t ومتوسط عائد السهم خلال الفترة، وذلك من خلال المعادلة التالية (Perotti & Wagenhofer, 2014):

$$Exret = Ri,t - M\ [Ri,t]$$

حيث أن:

Exret = تعبر عن التغير في العوائد غير العادية للأسهم؛

Ri,t = عائد السهم السوقي في نهاية الفترة t للشركة i؛

M [Ri,t] = متوسط عائد السهم السوقي خلال الفترة t للشركة i.

(ثالثا) المتغيرات الحاكمة للعلاقة بين متغيرات الدراسة:

سيحاول الباحث في هذا الجزء من الدراسة التحكم في بعض العوامل على مستوى الشركة، والتي قد تؤثر على جودة المراجعة والقيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري، ولعل أهم هذه المتغيرات الحاكمة من وجهة نظر الباحث من خلال بعض الدراسات السابقة في (See: Cai, et al., 2008; Aubert & Grudnitski, 2011; Leventis, et al., 2011; Aubert & Grudnitski, 2012; Barth, et al., 2012; Houqe, et al., 2012; Zéghal, et al., 2012; Cai, et al., 2014; García, et al., 2017):

المتغيرات الرقابية (الحاكمة)	
Size	حجم الشركة، مقيسًا باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.
ROA	العائد على الأصول، مقيسه بصافي الربح مقسوم على إجمالي الأصول.
LEV	الرافعة المالية للشركة، مقيسه بإجمالي الالتزامات مقسومة على إجمالي حقوق الملكية.
Z – score	مؤشر العسر المالي Zmijewski والذي يقاس بالمعادلة التالية: -٤،٣٣٦-٤،٥١٣ × (صافي الربح/إجمالى الأصول) + ٥،٦٧٩ × (إجمالى الالتزامات/إجمالى الأصول) + ٠،٠٠٤ × (الأصول المتداولة/ الالتزامات المتداولة) (Sayari et al., 2017, p. 48).
MTB	مؤشر القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، وهي القيمة السوقية للأسهم مقسومة على قيمتها الدفترية

٢-٦٨: نموذج اختبار الفروض الإحصائية:

نظراً لانقسام فروض الدراسة بانقسام المتغيرات التابعة المستخدمة في التحليل، فان الباحث سيقوم بتقسيم نموذج اختبار الفروض الإحصائية للدراسة بانقسام الفروض على النحو التالي:

(أولا) نموذج اختبار الفرض الأول:

يهدف الفرض الأول إلى تحليل العلاقة بين تطبيق تقرير المراجعة الموسع كمتغير مستقل والقيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية كمتغير تابع. وبالتالي يمكن للباحث صياغة نموذج

اختبار الفرض الإحصائي الأول للدراسة على النحو التالي (Barth, et al., 2012; Houqe, et al., 2012; Zéghal, et al., 2012; Cai, et al., 2014; García, et al., 2017):

$$Exret = \beta0 + \beta1\ Extended + \beta2\ Size + \beta3\ Roa + \beta4\ Lev + \beta5\ Z\text{-}Score + \beta6\ MTB + \varepsilon. \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث أن:

Exret= تعبر عن القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية من خلال قيمة العوائد غير العادية؛

Extended = متغير وهمي يأخذ القيمة (١) في حالة وجود تقرير المراجعة الموسع والقيمة (صفر) فيما عدا ذلك؛ وقد تم تعريف بقية المتغيرات فيما سبق.

(ثانيا) نموذج اختبار الفرض الثاني:

يهدف الفرض الثاني إلى تحليل العلاقة بين تطبيق تقرير المراجعة الموسع كمتغير مستقل وجودة المراجعة كمتغير تابع. وبالتالي يمكن للباحث صياغة نموذج اختبار الفرض الإحصائي الثاني للدراسة على النحو التالي (Barth, et al., 2012; Houqe, et al., 2012; Zéghal, et al., 2012; Cai, et al., 2014; García, et al., 2017):

$$AQ = \beta0 + \beta1\ Extended + \beta2\ Size + \beta3\ Roa + \beta4\ Lev + \beta5\ Z\text{-}Score + \beta6\ MTB + \varepsilon. \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث أن:

AQ= تعبر عن معامل استجابة الأرباح؛ قد تم تعريف بقية متغيرات النموذج فيما سبق.

٣-٦٨: مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في كافة الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري، ونظراً لأن تقرير المراجعة الموسع الموجود بالدراسة يتم التعبير عنه من خلال النموذج التقريبي للجهاز المركزي للمحاسبات ومن خلال ممارسات مكاتب المراجعة الخاصة في الشركات ذات القيد المزدوج في البورصة المصرية وبورصة لندن، فان عينة الدراسة ستكون تحكمية تختص بهذه الشركات فقط، وسيبدأ الباحث السلسلة الزمنية من عام ٢٠١٦ وينتهي بعام ٢٠١٩ ويرجع سبب بدء العينة بهذا التاريخ إلى أن الاهتمام بتطبيق معايير تقرير المراجعة الموسع في الشركات الخاصة بدأ من عام ٢٠١٦ مع إلزامية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية. وفي إطار ذلك سجلت عينة الدراسة للشركات المختارة عدد (٢٤٨) مشاهدة خلال السلسلة الزمنية المختارة لعينة الدراسة.

٤-٦٨: نتائج الدراسة:

يمكن للباحث عرض نتائج الدراسة التطبيقية من خلال الإحصاءات الوصفية، ونتائج اختبارات الفروض الإحصائية، وذلك على النحو التالي:

أولا ـ الإحصاءات الوصفية:

الإحصاءات الوصفية تعبر عن مجموعة من الطرق المستخدمة لوصف الخصائص الرئيسية لمجموعة من البيانات كمياً. حيث تهدف إلى عرض ملخص لطبيعة مفردات عينة الدراسة وتنظيمها، بهدف التعرف على طبيعة عينة البحث التي تم دراستها واختبارها وكيفية توزيعها والحكم على مدى قابلية نتائج هذه الدراسة للمقارنة مع الدراسات الأخرى.

وتتمثل أهم هذه الإحصاءات الوصفية في كلاً من مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت. وتتمثل أهم مقاييس النزعة المركزية في كلاً من الوسط الحسابي والوسيط. أما الوسط الحسابي فهو متوسط قيمة المشاهدات بالعينة، بينما الوسيط هو القيمة المركزية لمجموعة البيانات عند ترتيبها تصاعدياً أو تنازلياً. بينما تتمثل أهم مقاييس التشتت في الانحراف المعياري حيث يعتمد على استدلالاته على جميع قيم بيانات العينة. وبالتحديد على انحرافات المشاهدات عن وسطها الحسابي. وبالتالي، يمكن للباحث عرض الإحصاءات الوصفية لكافة المشاهدات بعينة الدراسة من خلال الجدول الخاص بالإحصاءات الوصفية على النحو التالي:

جدول رقم (٨-١) الإحصاءات الوصفية

Variables	N	Mean	Std. Deviation	Minimum	Maximum
AQ	248	0.15	0.117	-0.527	0.525
Exret	248	15.119	18.075	0.085	60.479
Extended	248	0.291	0.389	0	1
Size	248	20.363	2.265	13.256	25.015
Roa	248	0.053	0.105	-0.690	0.399
Lev	248	0.496	0.251	0.013	1.566
Z-Score	248	-1.748	1.600	-5.153	6.083
MTB	248	0.454	0.258	0.005	0.980

يتبين للباحث من خلال الجدول رقم (٨-١) الخاص بالإحصاءات الوصفية مجموعة من الملاحظات المهمة اللازم توضيحها فيما يلي:

(أولاً) يبلغ الوسط الحسابي للمتغير (AQ) الخاص بجودة المراجعة ١٥%، وهي نسبة جيدة تقترب من نظيرتها بدراسات (Köhler, et al., 2016; Carver, & Trinkle, 2017; Christensen, et al., 2014) حيث تبلغ ١٠%، ١٢%، ٨% على التوالي.

(ثانياً) يبلغ الوسط الحسابي للمتغير (Exret) الخاص بالعوائد غير العادية للأسهم ١٥,١١٩ وهو يقترب من نظيره بدراسة (Perotti & Wagenhofer, 2014) حيث تبلغ ١٦,٢٧.

(ثالثاً) يبلغ الوسط الحسابي للمتغير (Extended) الخاص بتقرير المراجعة الموسع ٢٩,١% وهي نسبة جيدة، وتشير إلى أن نسبة ٢٩% من الشركات المدرجة بالعينة يتم مراجعتها من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات، وهي نسبة تقترب من نظيرتها بدراسات (Sirois et al., 2020; Gutierrez et al., 2017; Lennox et al., 2017; Smith, 2017; Boolaky & Quick, 2016) حيث تبلغ ٢٥,١٥%، ٣٢,١٨%، ٣٠,٢٥%، ٣٥,٢١%، ٢٢,١٣% على التوالي.

تأسيساً على العرض السابق لبعض نتائج الإحصاءات الوصفية المتعلقة بالمتغيرات محل الاهتمام بالدراسة، يتضح لدى الباحث أن نتائج الدراسة الحالية قابلة للمقارنة بنتائج الدراسات الأخرى السابقة وذات الصلة بموضوع الدراسة.

ثانيا: مصفوفة ارتباط بيرسون:

جدول رقم (٢٨): مصفوفة ارتباط بيرسون

Variables		AQ	Exret	Extended	Size	Roa	Lev	Z-Score	MTB
AQ	Pearson Correlation	1	.419**	.367**	-.006	.337**	.252*	-0.035866	-0.231462
	Sig. (2-tailed)		.000	.002	.959	.005	.039	.773	.059
	N	248	248	248	248	248	248	248	248
Exret	Pearson Correlation	.419**	1	.054	-0.08604	.298*	.048	.734**	-.175
	Sig. (2-tailed)	.000		.665	.489	.014	.700	.000	.157
	N	248	248	248	248	248	248	248	248
Extended	Pearson Correlation	.367**	.054	1	-0.003641	-0.225292	.038	.185	-.194
	Sig. (2-tailed)	.002	.665		.977	.067	.762	.135	.115
	N	248	248	248	248	248	248	248	248
Size	Pearson Correlation	-.006	-0.08604	-0.003641	1	0.1619746	-.148	.044	0.0699349
	Sig. (2-tailed)	.959	.489	.977		.190	.233	.721	.574
	N	248	248	248	248	248	248	248	248
	Variables	AQ	Exret	Extended	Size	Roa	Lev	Z-Score	MTB
Roa	Pearson Correlation	.337**	.298*	-0.225292	0.1619746	1	.062	.214	-0.042177
	Sig. (2-tailed)	.005	.014	.067	.190		.618	.082	.735
	N	248	248	248	248	248	248	248	248
Lev	Pearson Correlation	.252*	.048	.038	-.148	.062	1	-0.23198	-.415**
	Sig. (2-tailed)	.039	.700	.762	.233	.618		.059	.000
	N	248	248	248	248	248	248	248	248
Z-Score	Pearson Correlation	-0.035866	.734**	.185	.044	.214	-0.23198	1	.025
	Sig. (2-tailed)	.773	.000	.135	.721	.082	.059		.842
	N	248	248	248	248	248	248	248	248
MTB	Pearson Correlation	-0.231462	-.175	-.194	0.0699349	-0.042177	-.415**	.025	1
	Sig. (2-tailed)	.059	.157	.115	.574	.735	.000	.842	
	N	248	248	248	248	248	248	248	248

يحاول الباحث في هذا الجزء من الدراسة الحالية تحليل أثر تقرير المراجعة الموسع (كمتغير مستقل) على كلٍ من القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية وجودة المراجعة (كمتغيرات تابعة). وبالتالي، يهدف الباحث في هذا الجزء من الدراسة إلى عرض مصفوفة ارتباط بيرسون بين المتغيرات المدرجة بنماذج اختبار الفروض الإحصائية، من خلال الجدول رقم (٨-٢) للتعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض بنماذج اختبار الفروض الإحصائية للدراسة، وتكوين رأي مبدئي عن مشكلة الازدواج الخطي بين تلك المتغيرات. بالإضافة إلى قيام الباحث بقياس معامل (VIF) للتأكيد على عدم تواجد أياً من مشاكل الازدواج الخطي.

ويتضح لدى الباحث من معاملات الارتباط المدرجة بالجدول (٨-٢) عدم وجود علاقة معنوية بين أياً من المتغيرات المستقلة أو التابعة للدراسة حيث أنه لا يوجد معامل ارتباط أعلى من ٠,٨، وهو ما يشير إلى صحة الفروض الاحصائية للدراسة بشكل مبدئي.

وعلاوة على ذلك يتبين وجود علاقة طردية بين المتغير المستقل (Extended) الخاص بتقرير المراجعة الموسع والمتغيرات التابعة (Exret, AQ) الخاصة بالقيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية وجودة المراجعة على التوالي. أي أن، زيادة ممارسات تقرير المراجعة الموسع تؤدي إلى زيادة القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية وجودة المراجعة، ولا يمكن التسليم بصحة هذه النتيجة المبدئية حتى يتم اختبار الفروض.

ثانياـ نتائج اختبارات الفروض الإحصائية:

- **نتائج اختبار الفرض الإحصائي الأول للدراسة:**

يتنبأ الفرض الأول بتحليل أثر تطبيق تقرير المراجعة الموسع (كمتغير مستقل) على القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية (كمتغير تابع). وبالتالي، لتحليل هذه العلاقة قام الباحث بتشغيل نموذج اختبار الفرض رقم (٢) لاختبار الفرض الإحصائي الأول للدراسة، واعتماداً على تحديد طبيعة العلاقة من خلال مستوى معنوية العلاقة واتجاهات وقيم معاملات المتغيرات المدرجة بنموذج اختبار الفرض رقم (٢) تم التوصل إلى النتائج المعروضة بالجدول رقم (٨-٣) على النحو التالي:

جدول رقم (٨-٣): نتيجة اختبار الفرض الإحصائي الأول للدراسة

Dependent Variable: Exert				
Variable	β. Coef.	t-stat.	Sig.	VIF
Constant	-0.615	-0.397	0.693	
Extended	14.931	2.927	0.005	1.955
Size	8.359	0.377	0.707	1.879
Roa	19.251	1.826	0.073	3.981
Lev	6.268	0.652	0.517	1.291
Z-Score	-8.101	-1.703	0.094	1.734
MTB	8.319	1.555	0.126	2.360
Firm Fixed Effects	*Included*			
F-value	4.44			
N	248			
Adj.R2	49.70%			

يتبين للباحث من خلال النتائج المعروضة بالجدول رقم (٨-٣) الارتفاع النسبي بالقوة التفسيرية للنموذج حيث تبلغ ٤٩,٧%، وهو ما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة الموجودة بنموذج اختبار الفرض الإحصائي رقم (٢) للدراسة يمكنها تفسير التباين الكلي في القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية بنسبة ٤٩,٧%، وهو ما يتفق مع نظيره بالعديد من الدراسات (Sirois, et al., 2020; Gutierrez, et al., 2017; Lennox, et al., 2017; Smith, 2017; Boolaky & Quick, 2016) حيث يبلغ ٥٠,٨%، ٥٦,٢%، ٤٧,٣%، ٥٢%، ٥٨,٧% على التوالي. وبالتالي، فان نموذج اختبار الفرض رقم (٢) يمكنه تفسير العلاقة بكفاءة بين المتغيرات الداخلة فيه.

وبالنظر إلى معنوية المعاملات المدرجة بنموذج اختبار الفرض الإحصائي رقم (٢) يتبين للباحث معنوية المتغير المستقل (Extended) ويحمل إشارة موجبة وهو ما يشير إلى وجود علاقة طردية بين تقرير المراجعة الموسع والقيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية. أي أن، ارتفاع مستوى ممارسات تقرير المراجعة الموسع سيؤدي إلى ارتفاع القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية، وهو ما يتفق مع نتائج العديد من الدراسات (Reid et al., 2015; Gutierrez et al., 2017; Lennox et al., 2017; Bédard et al., 2015). والجدير بالذكر أن الباحث لم يواجه أي مشاكل تتعلق بالازدواج الخطي (Multicollinearity) حيث أن أقصى قيمة لمعامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor) تبلغ (VIF = 3.981).

وتأسيساً على ذلك، يمكن بناء نموذج التنبؤ بالأثر على المتغير التابع الخاص بالقيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية، من خلال معرفة المتغير المستقل تقرير المراجعة الموسع والمتغيرات الحاكمة الأخرى من خلال النموذج التالي:

Exret = -0.615 + 14.931 Extended + 8.359 Size + 19.251 Roa + 6.268 Lev – 8.101 Z-Score + 8.319 MTB + ε.

وتأسيساً على تلك النتائج، يمكن للباحث رفض الفرض العدم الأول للدراسة وقبول الفرض البديل على النحو التالي:

"يوجد تأثير طردي معنوي لتقرير المراجعة الموسع على القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية".

- **نتائج اختبار الفرض الإحصائي الثاني للدراسة:**

يتنبأ الفرض الثاني بتحليل أثر تقرير المراجعة الموسع (كمتغير مستقل) على جودة المراجعة (كمتغير تابع). وبالتالي، لتحليل هذه العلاقة قام الباحث بتشغيل نموذج اختبار الفرض رقم (٣) لاختبار الفرض الإحصائي الثاني للدراسة، واعتماداً على تحديد طبيعة العلاقة من خلال مستوى معنوية العلاقة واتجاهات وقيم معاملات المتغيرات المدرجة بنموذج اختبار الفرض رقم (٣) تم التوصل إلى النتائج المعروضة بالجدول رقم (٨-٤) على النحو التالي:

جدول رقم (٨-٤): نتيجة اختبار الفرض الإحصائي الثاني للدراسة

Dependent Variable: AQ				
Variable	β. Coef.	t-stat.	Sig.	VIF
Constant	-1.138	-1.762	0.083	
Extended	0.089	3.416	0.001	1.447
Size	12.722	3.228	0.002	1.229
Roa	0.306	0.187	0.852	1.261
Lev	2.013	1.073	0.288	1.498
Z-Score	-3.544	-1.816	0.075	1.654
MTB	6.539	2.156	0.035	1.866
Firm Fixed Effects	*Included*			
F-value	17.5			
N	248			
Adj.R2	75.80%			

يتبين للباحث من خلال النتائج المعروضة بالجدول رقم (٨-٤) الارتفاع النسبي بالقوة التفسيرية للنموذج حيث تبلغ ٧٥,٨%، وهو ما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة الموجودة بنموذج اختبار الفرض الإحصائي رقم (٢) للدراسة يمكنها تفسير التباين الكلي في جودة

المراجعة بنسبة ٧٥,٨%، وهو ما يتفق مع نظيره بالعديد من الدراسات (Sirois, et al., 2020; Gutierrez, et al., 2017; Lennox, et al., 2017; Smith, 2017; Boolaky & Quick, 2016) حيث يبلغ ٧٨,٩%، ٨٢,٣%، ٨٦,٧%، ٧١,٣%، ٦٨,٢% على التوالي. وبالتالي، فان نموذج اختبار الفرض رقم (٣) يمكنه تفسير العلاقة بكفاءة بين المتغيرات الداخلة فيه.

وبالنظر إلى معنوية المعاملات المدرجة بنموذج اختبار الفرض الإحصائي رقم (٣) يتبين للباحث معنوية المتغير المستقل (Extended) ويحمل إشارة موجبة وهو ما يشير إلى وجود علاقة طردية بين تقرير المراجعة الموسع وجودة المراجعة. أي أن، ارتفاع مستوى ممارسات تقرير المراجعة الموسع سيؤدي إلى ارتفاع مستوى جودة المراجعة، وهو ما يتفق مع نتائج العديد من الدراسات (Reid, et al., 2015; Gutierrez. et al., 2017; Lennox, et al., 2017; Bédard, et al., 2015). والجدير بالذكر أن الباحث لم يواجه أي مشاكل تتعلق بالازدواج الخطي (Multicollinearity) حيث أن أقصى قيمة لمعامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor) تبلغ (VIF = 1.866).

كما يتبين معنوية بعض المتغيرات الحاكمة للدراسة المتمثلة في (Size, MTB) وهي المتغيرات الخاصة بالحجم ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، ويحمل كلاهما إشارة موجبة، وهو ما يشير إلى وجود علاقة طردية بين كلٍ من الحجم ونسبة القيمة السوقية إلى الدفترية وجودة المراجعة. أي أن، زيادة حجم الشركة يؤدي إلى ارتفاع جودة عملية المراجعة.

وتأسيساً على ذلك، يمكن بناء نموذج التنبؤ بالأثر على المتغير التابع الخاص بجودة المراجعة من خلال معرفة المتغير المستقل تقرير المراجعة الموسع والمتغيرات الحاكمة الأخرى من خلال النموذج التالي:

Exert = -1.138 + 0.089 Extended + 12.722 Size + 0.306 Roa + 2.013 Lev – 3.544 Z-Score + 6.539 MTB + ε.

وتأسيساً على تلك النتائج، يمكن للباحث رفض الفرض العدم الثاني للدراسة وقبول الفرض البديل على النحو التالي:

"يوجد تأثير طردي معنوي لتقرير المراجعة الموسع على جودة المراجعة الخارجية ".

٧٨: النتائج، والتوصيات، ومجالات البحث المقترحة:

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين تقرير المراجعة الموسع (كمتغير مستقل) مما ينعكس بدوره على تعزيز جودة عملية المراجعة الخارجية وتحسين القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية (كمتغيرات تابعة)، وذلك بالتطبيق على عينة تحكمية تتكون من (٢٤٨) مشاهدة عن الفترة الزمنية من عام ٢٠١٦ الى عام ٢٠١٩، ومن ثم كانت عينة الدراسة مقيدة بالشركات المطبقة لتقرير المراجعة الموسع سواء الشركات الخاضعة للجهاز المركزي أو الشركات ذات القيد المزدوج.

وقد تم تناول البحث من خلال تحليل أهم ملامح التطوير بتقرير المراجعة الموسع في ضوء الإصدارات المهنية المختلفة، والتعرف على أهم ملامح التطوير بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وتحليل العلاقة بين تقرير المراجعة الموسع وكلٍ من القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية وجودة المراجعة الخارجية.

ولغرض اختبار العلاقة بين تقرير المراجعة الموسع (كمتغير مستقل) مما ينعكس بدوره على تعزيز جودة عملية المراجعة الخارجية وتحسين القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية (كمتغيرات تابعة)، توصل الباحث إلى أن ارتفاع مستوى ممارسات تطبيق تقرير المراجعة الموسع سيؤدي إلى ارتفاع مستوى جودة المراجعة الخارجية والقيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية.

وتشير نتائج تلك الدراسة أن تقرير المراجعة الموسع يساهم في تعزيز البيئة المعلوماتية للمستخدم الخارجي للقوائم المالية، ومن ثم يصبح الأطراف ذوي المصلحة أكثر دراية بالشركة وأحوالها وتوجيه الاستثمار بما يتلاءم مع تحقيق مصالحهم الشخصية، وعلى نحو آخر يؤدي وجود تقرير المراجعة الموسع إلى اطمئنان المستخدم الخارجي للقوائم المالية بأنها تحتوي على معلومات أكثر ملاءمة وأعلى جودة ومن ثم ارتفاع جودة عملية المراجعة، وذلك لأن المراجع في تقرير المراجعة الموسع يصبح أكثر قدرة على إبداء الرأي بشكل أكثر شمولية للوضع الحالي للشركة.

وانطلاقاً من النتائج السابق عرضها يتضح لدى الباحث مجموعة من الرؤى التي يمكن تسليط الضوء عليها لتصبح بمثابة توصيات للعديد من الأطراف ذوي المصلحة على النحو التالي:

- ينبغي على هيئة سوق الأوراق المالية المصري تشجيع ممارسات تقرير المراجعة الموسع لكافة الشركات، وليس مجرد شركات قطاع الأعمال العام والجهاز المركزي للمحاسبات.
- ينبغي على الكتاب والباحثين المزيد من البحث في الآثار المحتملة لتطبيق تقرير المراجعة الموسع في سوق الأوراق المالية مثل تكلفة الاقتراض.
- ينبغي على الهيئات المهنية المهتمة بمعايير المراجعة تطوير تلك المعايير بشكل مستمر، وبما يتفق مع الاتجاه العالمي لتقرير المراجعة الموسع.

ويرى الباحث أن البحوث المحاسبية المستقبلية يجب أن تتجه نحو المجالات الآتية:

- تحليل الآثار المتوقعة لتقرير المراجعة الموسع على تركز سوق المراجعة.
- التعرف على دور تقرير المراجعة الموسع في تفعيل الدوران الإلزامي لمراقب الحسابات.
- تحليل دور تقرير المراجعة الموسع في تعزيز كفاءة أسواق رأس المال.

قائمة المراجع

أولا - مراجع باللغة العربية:

-ابراهيم، نبيل عبد الرؤوف، ٢٠٠٨، "دلالة العلاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة"، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد ٣١، العدد ٢.

-أحمد، أحمد عبد القادر، ٢٠١٥، "قياس أثر تغيير شكل ومحتوى تقرير المراجعة على تعظيم قيمته وتضييق فجوة التوقعات بشأنه – دراسة ميدانية على ما صدر عن مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولية في يناير ٢٠١٥م"، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، ع ١٤، ص ص ٧٥٣-٨٢٥.

-البلداوي، نزار فليح؛ الدوري، مؤيد عبد الرحمن، ٢٠١٠، "مدى توفر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية وأثرها في قرارات الائتمان: دراسة مقارنة بين آراء الشركات العقارية والبنوك والمدققين الخارجيين في الأردن"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد ٣٤، العدد ١.

-النجار، جميل حسن، ٢٠١٣، "أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية دراسة تطبيقية من وجهة نظر مدققي الحسابات والمديرين الماليين"، المجلة الأردنية في إدارة الاعمال، المجلد ٩، العدد ٣.

-عباس، آية محمد عمرو، ٢٠١٧، "أثر تفعيل المسئوليات الجديدة لمراقب الحسابات بشأن الاستمرارية على إدراك المستثمر المؤسسي لفجوة التوقعات وقراره بالاستثمار في الأسهم – دراسة تجريبية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

-عبية، أحمد حسين، ٢٠١٥، "أثر الأتعاب غير العادية على جودة عملية المراجعة – دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة.

-محمد، محمد عبد النبي بخيت، ٢٠١٧، "أثر المحتوى المعلوماتي لفقرة أمور المراجعة الأساسية في التقرير الجديد لمراقب الحسابات على قرار الاستثمار بالأسهم– دراسة تجريبية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

-يوسف، حنان محمد إسماعيل، ٢٠١٧، "أثر المحتوى الإعلامي لرأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم (٥٧٠) المعدل لسنة ٢٠١٥ على قرار منح الائتمان– دراسة تجريبية"، مجلة المحاسبة والمراجعة، جامعة بني سويف، م ٥، ع ١، ص ص ١٤٩-١٩٦.

-الجريدة الرسمية، ١٩٨٨، "قانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ بشأن إصدار قانون الجهاز المركزي للمحاسبات"، ع ٢٣ (تابع)، ص ص ٢-٢٠.

-الجريدة الرسمية، القرار رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٩، وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي.

ثانيا- مراجع باللغة الإنجليزية:

-Aubert F. & Grudnitski G., 2011, "The impact and importance of mandatory adoption of International Financial Reporting Standards in Europe", Journal of international financial management & accounting, Vol. 22, No. 1, PP. 1-26.

-Aubert F. & Grudnitski G., 2012, "Analysts' estimates: What they could be telling us about the impact of IFRS on earnings manipulation in Europe", Review of Accounting and Finance, Vol. 11, No. 1, PP. 53-72.

-Barth M. E., Landsman W. R., Lang M. & Williams C., 2012, "Are IFRS-based and US GAAP-based accounting amounts comparable?", Journal of Accounting and Economics, Vol. 54, No. 1, PP. 68-93.

-Bédard, J., Coram, P., Espahbodi, R. & Mock, T., 2016, "Does Recent Academic Research Support Changes to Audit Reporting Standards?", Accounting Horizons, Vol. 30, No. 2, pp. 255-275.

-Bédard, J., Gonthier-Besacier, N. & Schatt, A., 2015, "Analysis of the Consequences of the Disclosure of Key Audit Matters in the Audit Report", Working Paper.

-Boolaky, P. & Quick, R., 2016, "Bank Directors' Perceptions of Expanded Auditor's Reports", International Journal of Auditing, Vol. 20 No. 2, pp. 158-174.

-Cai L., Rahman A. & Courtenay S., 2014, "The effect of IFRS adoption conditional upon the level of pre-adoption divergence", The International Journal of Accounting, Vol. 49, No. 2, PP. 147-178.

-Cai L., Rahman A. R. & Courtenay S. M., 2008, "The effect of IFRS and its enforcement on earnings management: An international comparison", Available at SSRN 1473571, PP. 1-42

-Carver, B. & Trinkle, B., 2017, "Nonprofessional Investors' Reactions to the PCAOB's Proposed Changes to the Standard Audit Report", Working Paper.

-Chatterjee, B., Tooley, S., Fatseas, V., Brown, A., 2011, "An Analysis of the Qualitative Characteristics of Management Commentary Reporting by New Zealand Companies, AAFBJ", Vol. 5, No. 4.

-Christensen, B., Glover, S. & Wolfe, C., 2014, "Do Critical Audit Matter Paragraphs in the Audit Report Change Nonprofessional Investors' Decision to Invest?", Auditing: A Journal of Practice & Theory, Vol. 33, No. 4, pp. 71-93.

-Church, B., Davis, S. & McCracken, S., 2008, "The Auditor's Reporting Model: A Literature Overview and Research Synthesis", Accounting Horizons, Vol. 22, No. 1, pp. 69-90.

-Coram, P., 2014, "Audit Reports", in Hay, D., Knechel, W. and Willekens, M. (Ed.), The Rout ledge Companion to Auditing, Routledge, Abingdon, pp. 289-299.

Dobija, D., CieŚlak, I. & IwuĆ, K., 2016, "Extended Audit Reporting – An Insight from the Auditing Profession in Poland", Zeszyty Teoretyczne Rachunkowosci, Vol. 86, No. 142, pp. 95-117.

Feltham, G. A. & J. A. Ohlson, 1995, "Valuation and clean surplus accounting for operating and financial activities", Contemporary accounting research, Vol. 11, No. 2, PP. 689-731.

-Financial Reporting Council (FRC), 2013, "International Standard on Auditing (UK and Ireland) 700– The Independent Auditor's Report on Financial Statements", Standard.

-García M., Alejandro K., Sáenz A. & Sánchez H., 2017, " Does an IFRS adoption increase value relevance and earnings timeliness in Latin America?", Emerging Markets Review, Vol. 30, PP. 155-168.

-Gheorghe, D., 2012, "The accounting information quality concept, Economics, Management, and Financial Markets", Vol. 7, No. 4.

-Gray, G., Turner, J., Coram, P. & Mock, T., 2011, "Perceptions and Misperceptions Regarding the Unqualified Auditor's Report by Financial Statement Preparers, Users, and Auditors", Accounting Horizons, Vol. 25, No. 4, pp. 659-684.

-Gutierrez, E., Minutti-Meza, M., Tatum, K. & Vulcheva, M., 2017, "Consequences of Adopting an Expanded Auditor's Report in the United Kingdom", Working Paper.

-Houqe M. N., Van- Zijl T., Dunstan K. & Karim A. W., 2012, "The effect of IFRS adoption and investor protection on earnings quality around the world", The International journal of accounting, Vol. 47, No. 3, PP. 333-355.

-International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB), 2015a, "At A Glance – New and Revised Auditor Reporting Standards and Related Conforming Amendments."

-International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB), 2015b, "Final Pronouncements – Reporting on Audited Financial Statements - New and Revised Auditor Reporting Standards and Related Conforming Amendments.", International Standards on Auditing™ (ISAs™).

-International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB), 2015c, "Final Pronouncements – The Auditor's Responsibilities Relating to Other Information and Related Conforming Amendments", International Standard on Auditing™ (ISA™) 720 (Revised).

-International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB), 2016, "The New Auditor's Report: A Comparison between the ISAs and the US PCAOB Reproposal".

-Joyce, Edward J., Libby, R., Sunder, S., 2015, "A Model for Evaluating the Impacts of Qualitative Characteristics on the Usefulness of

Financial Reporting", International Journal of Management, Accounting & Economics, Vol. 2, No. 4, p. 295.

-Kaminski, Kathleen A., 2011, "Accounting Conceptual frameworks: a Comparison of FASB and IASB approaches", International Journal of Business, Accounting, and Finance, Vol. 5, No. 1, pp. 18-19.

-Knechel, W., Vanstraelen, A. & Zerni, M., 2015, "Does the Identity of Engagement Partners Matter? An Analysis of Audit Partner Reporting Decisions", Contemporary Accounting Research, Vol. 32, No. 4, pp. 1443-1478.

-Kothari, S.P., Leone, A. & Wasley, C., 2005, "Performance Matched Discretionary Accrual Measures", Journal of Accounting & Economics, Vol. 39, No. 1, pp. 163-197.

-KPMG, 2015, "The New Auditor's Report – Greater Transparency, More Relevant".

-Kythreotis, A., 2015, "The Interrelation among Faithful Representation (Reliability), Corruption and IFRS Adoption: An Empirical Investigation", International Journal of Business & Economic Sciences Applied Research, Vol. 8, Issue 1.

-K□hler, A., Ratzinger-Sakel, N., & Theis, J., 2016, "The Effects of Key Audit Matters on the Auditor's Report's Communicative Value: Experimental Evidence from Investment Professionals and Non-professional Investors", Working Paper.

-Lennard, A., 2007, "Stewardship & the Objectives of Financial Statements: A Comment on IASB's Preliminary Views on an Improved Conceptual Framework for Financial Reporting: The Objective of Financial Reporting and Qualitative Characteristics of Decision-Useful Financial Reporting Information", Accounting in Europe, Vol. 4, No. 1, p. 52.

-Lennox, C., Schmidt, J. & Thompson, A., 2017, "Is the Expanded Model of audit Reporting Informative to Investors? Evidence from the UK", Working Paper.

-Leventis S., Dimitropoulos P. E. & Anandarajan A., 2011, "Loan loss provisions, earnings management and capital management under IFRS: The case of EU commercial banks", Journal of Financial Services Research, Vol. 40, No. 1-2, PP. 103-122.

-Mock, T., Bédard, J., Coram, P., Davis, S., Espahbodi, R. & Warne, R., 2013, "The Audit Reporting Model: Current Research Synthesis and Implications", Auditing: A Journal of Practice & Theory, Vol. 32, Sup. 1, pp. 323-351.

-Niemi, L. & Sundgren, S., 2012, "Are Modified Audit Opinions Related to the Availability of Credit? Evidence from Finnish SMEs", European Accounting Review, Vol. 21, No. 4, pp. 767-796.

-Obaidat, Ahmad N., 2007, "Accounting Information Qualitative Characteristics Gap: Evidence from Jordan", International Management Review, Vol. 3, No. 2, p. 29.

-Perotti, P. & A. Wagenhofer, 2014, "Earnings Quality measures and excess returns", Journal of Business Finance & Accounting, Vol. 41, No. 5, PP. 545-571.

-PricewaterhouseCoopers (PwC), 2017, "Delivering the Value of the Audit – New Insightful Audit Reports".

-Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB), 2011, "Concept Release on Possible Revisions to PCAOB Standards Related to Reports on Audited Financial Statements and Related Amendments to PCAOB Stan dards Notice of Roundtable", Release No. 2011-003.

-Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB), 2017, "The Auditor's Report on an Audit of Financial Statements When the Auditor Expresses an Unqualified Opinion and Related Amendments to PCAOB Standards", Release No. 1.

-Reid, L., Carcello, J., Li, C. & Neal, T., 2015, "Are Auditor and Audit Committee Report Changes Useful to Investors? Evidence from the United Kingdom", Working Paper.

-ROBU, M. A., 2015, "Study on Increasing Value Relevance of Accounting Information by IFRS, Audit Financiar", Vol. 13, Issue 123.

-Sirois, L. -P., Bédard, J. & Bera, P., 2020, "The Informational Value of Key Audit Matters in the Auditor's Report: Evidence from an Eye-tracking Study", Accounting Horizons.

-Smith, K., 2017, "Tell Me More: A Content Analysis of Expanded Auditor Reporting in the United Kingdom", Working Paper.

-Vakilifard, h., nikoomaram, h., rostami, v., salehi, m., 2015, "Information asymmetry gap analysis between users and preparers of accounting information under qualitative characteristic of financial reporting: evidences of iran", international journal of academic research, vol. 3. No. 2.

-Virgil, Chiriac Silviu, 2013, "The importance of the accounting information for the decisional process", International Management Review, Vol. 3, No. 2.

-Zéghal D., Chtourou S. M. & Fourati Y. M., 2012, "The effect of mandatory adoption of IFRS on earnings quality: Evidence from the European Union", Journal of International Accounting Research, Vol. 11, No. 2, PP. 1-25.

-Zoto, E., Tole, D., 2014, "The main factors that influence Data Quality in Accounting Information Systems", International Journal of Science, Innovation & New Technology, Vol. 1, Issue 9.

The effect of extended audit report on the value relevance of accounting information and external audit quality: an empirical study

Mohamed Abdelaziz Elhawary
Moelhawary61@gmail.com
Misr Higher Institute for commerce and computers

Abstract:

This study aims to analyze the relationship among extended audit report (as an independent variable) and its impact on the both value relevance of accounting information that presented in the financial statements and the audit quality (as dependent variables). Therefore, for analyzing this relationship, I analyze the extended audit report and the most important development features in the light of professional issues, and I identify the most important development features in the qualitative characteristics of accounting information, in addition, I analyze the relationship among extended audit report and the value relevance of accounting information and the audit quality.

For analyzing, the above-mentioned relationship I depend on an intended sample composed of 248 observations for 4 years at the time series 2016-2019, so the firms subject to the central accountancy authority and the double entry limited the sample.

Finally, I found a significant positive relationship between the extended audit report and the value relevance of accounting information based on the up normal returns. In addition, I found a positive relationship between the extended audit report and the audit quality because of a comprehensive opinion of external audit.

(*) **د./ محمد عبد العزيز عبد المعطى الهواري :** مدرس المحاسبة والمراجعة - معهد مصر العالي للتجارة والحاسبات بالمنصورة.